رسالة انموذج العلوم لخاتمة
المحققين وعلامة المدققين ملا
جلال الدين محمد بن اسعد
الدوانی الصدیقی تغمده
الله برحمته
امين

١٢

كتاب منتهى المدارك ومشتهى كل كامل وعارف وسالك
وفيه
لابی سعید الفرغانی

وفيه شرح من تقرب منی شبرا

وفيه فوائد

بسم الله الرحمن الرحيم

الله المحمود في كل فعال • وهو المشكور على جزيل نواله وجميل افضاله • والصلاة والسلام على مظهر كماله ومظهر جماله • محمد المصطفى وعترته وصحبه وآله

وبعد فيقول الفقير الى الله تعالى لطفه الخفي محمد بن اسعد الدواني الصديقي لاحظه بنظر التوفيق اني كنت برهة من الزمان ومدة من الاوان مشغوفا بان انسلك في سلك خدام حضرة من فاق السلاطين الايام وربي على خواقين الانام بمزايا الجود والانعام وسجايا الافضال والاكرام لاسيما بالنسبة الى العلماء الاعلام الذين هم عظماء الاسلام اعني السلطان ابن السلطان ابن السلطان ناصر ايات الدين بالسيف والسنان والحجة والبرهان ناشر رايات العدل والاحسان الذي شاع اثار جوده في تخوم الافاق وبذلك وغيره من الملكات الفاضلة اعتلى على اعالي السلاطين وفاق وحصل في هذه الدعوى من جماهير الورى الاجماع والوفاق اخجل بجوده حاتما فتصبب عرقا وارعد بباسه الرعد فارتعد فرقا نام الانام في مهد الامن والامان وعم طوايف الفضلاء بمزيد الكرم والامتنان لو راه انوشروان لاعترف بانه ما دل عن جنوب الصواب والعدالة ابحره حاتم طي دعوى السخاء والبسالة لا انفي خاصة البحر

والمعدن

والمعدن بعطاء كفه الكريم ولا يكفي بداخل الممالك في مقتضى جوده العميم اهتز الشمس بوقوعها على موطىء قدمه وافتخر السماء بدورانه حول راس خدمه لاح نور رأفته من سواد بلاد الهند كما لاح نور الباصرة من سواد البصر فوصل هذا النور لذلك النور الى القريب والبعيد من اهل الوبر والمدر واحتظى من عام انعامه كل غني وفقير وارتضع من لبان احسانه كل صغير وكبير قد فاز القواصي والدواني من فيض لطفه بالامال والاماني فهو حسنة الزمان ونكتة الدهر والاوان لو شبهته بالمزن الماطر لقال في المنى ولو نسبته الى البحر الزاخر لجانب الحجى

شعر

فلست اشبهه بالمزن ان له • درا يجود به من بعد لا ودا
ولو اشبهه بالبحر ان له • مدا يعاقبه جزر بها رجا

بابه كعبة كل محتاج ولذلك يشد الرحل اليه من كل فج عميق واعتابه قبلة الافاضل والعلماء ياتون اليها من كل بلد سحيق من اوى حرم ساحته امن من افات الدهر الخوان ومن التجى الى حرم عصم من نوايب الدوران وخطوب الحدثان • • •

فيا لمهجات النفس في طرد ان • يفوز لها المشتاق لولا العوائق

فقد جمع بين الشيم الملكية والصورة الملكية وقرن بين الحكمة اللقمانية والحكومة السليمانية من تزلزل باعتابه

لثنى الاحباب والاصحاب ومن لاذ ببابه اتاه المطالب
من كل باب • وقد قلت هاذا داشتياق دبات الوجد
والحال على ما هو دابهم من مخاطبة الصبا والشمال
وصلت حمى هند لك البشر فاترك • فذلك يا ريح الصبا خير مدرك
هبت نسيمة من ارض هند وقد حكت • نسيم الصباحات ربا القرنفل
ويا حبذا ساحات هند فانها • مدارك امال لكل مومل
تذكرها والاريحي الذي لها • فقابلك من ذكرى حبيب ومنزل
وما هو الا حضرة الملك والعلى • امام سلاطين الورى في الفواضل
عتبات لارباب الفضائل كلهم • ملاذ لاعيان العلاة الافاضل
معاذ لاهل العلم عن كل حادث • ثمال اليتامى عصمة للارامل
هو البحر جود ابره شمل الورى • لقد بان من معروفه كل سائل
هو الشمس ضاحي فيض نواله • جميع البرايا من صنوف القبائل
مولى سلاطين العالم اولى خواقين بني ادم رب الندى
والكرم المختص بعناية الملك المعبود عماد السلطنة
والخلافة والدنيا والدين سلطان محمود خلد الله
تعالى ظلال خلافته وابد سحائب رافته وكانت
خالى يقعد لى عن اهدا هدية دنياوية تليق بجلال
شان شدته وحضرة حضرته لما اعترانى من ضيق اليد
وقصور الباع لما عم اثره من تصاريف الدهر وشاع
فتذكرت ان متاع الدنيا قليل ومن يوتى الحكمة فقد
اوتى خيرا كثيرا ومن ارتوى من عين العلم فقد شرب

من

من ينبوع الحيوة ما عنده يتفنن بسبب تواتر الاخبار وتوارد
الاثار ان اجل البضاعات وانفس الهدايات فى حضرته
العالية هى المسائل العلمية اليقينية خصوصا قواعد العقا ید
الدينية فالفت هذه الرسالة فى مسائل من الفنون وافصحت
عما وقع لى فيها من الشكوك والظنون بل صرحت بما هو
كهيئة الدر المكنون واقتدرت الاناسى من العيون مع
ما انا فيه من تشتت البال وتفرق الحال وهجوم
الامراض الجسمانية والاعراض النفسانية والعوارض
المتراكمة والشواغل المتزاحمة واهديتها الى حضرته
العلية اهدا النملة رجل الجراد الى سليمان والحاف
السحاب قطرة الموهبة الى محيط عمان قائلا ايها العزيز
مسنا واهلنا الضر وجئنا ببضاعة مزجات فاوف
لنا الكيل وتصدق علينا ان الله يجزى المتصدقين
وبابك ملجا الملهوفين ومدرك امال الراجين وارجوا
من مكارم خدام الكرام ان يشرفوها بنظر القبول
والاقبال ويلاحظوها بعين الرضا والافضال وها
افيض في المقصود مستفيضا من ولى الطول والجود
واقدم بين يدى ذلك ذكر بعض مشايخى
العظام واساتذتى الاعلام فانهم الاباء الروحانية
وهم مظاهر لاعداد الصور الحقيقية الانسانية
من الكمالات النفسانية وقد قال

بعض الحكما حق الاستاذ اوكد من حق الوالد فان الوالد
وسيلة فيضان صورة الانسان والاستاذ وسيلة التحقيق
بحقيقة كمال الانسان • فاقول اول مشايخي استاذي وهو
الذي يحق ان ينشد فيه قول من قال •

• وهواك اول ما عرفت من الهوى • ما الحب الا للحبيب الاول •

ومولاي ومن تشبث بذيل افاضته بداي المولى سعد الدين
اسعد الصديقي المحدث بالجامع المرشدي بكازرون
اخذت منه العلوم الالية والفنون الادبية والعقلية
والحديث والتفسير والفقه وهو قد اخذ الحديث
والتفسير من مشايخ جليلة منهم المولى المحدث البارع
المسند شرف الدين عبد الرحيم الحرمي الصديقي وهو
من شيخة الامام العلامة المقدام الفهامة ناقل الاحاديث
النبوية ناصر السنة السنية المصطفوية محيي اثار
سنة المرسلين في عصره مطيع الله ومطاع السلاطين
في دهره امام الملة والدين ابي المكارم الخواجه
شيخ علي بن مبارك شاه الصديقي الساوي قدس الله سره
وقد شاركه في بعض • وايضا سمع والدي الحديث
سيما الجامع الصحيح البخاري على الشيخ الامام قاضي
قضاة الاسلام شمس الملة والدين محمد بن محمد بن محمد الجزري
واما الفقه فان والدي اخذه من عدة مشايخ منهم افقه
الموالي جمال الدين محمود ابن الحاج ابي الفتح السروستاني وهو

قد تفقه وقرا الحاوي الصغير على المولى العلامة لسان
الدين نوح الكرماني ووالده المولى اختيار الدين لقمن وهما
قد قرا الحاوي الصغير وتفقها على الشيخ جلال الدين محمد
القزويني وهو تفقه وقراه على والده المصنف الامام المحقق
نجم الدين عبد الغفار القزويني وهو تفقه على الامام
قدوة ائمة الاسلام محمد بن عبد الكريم الرافعي رفع الله
درجته في اعلا عليين واما العقليات فان والدي
اخذها من ائمة عديدة اجلهم واشهرهم السيد العلامة
الابد الفهامة المستغني كالشمس عن التعريف المشتهر في الاصقاع
بلقبه الشريف زين الملة والدين علي الجرجاني قدس
سره • ومن المشايخ الذين لاقيتهم وتبركت بهم السيد الامام
الهمام صفوة ائمة الاعلام انموذج الصحابة والتابعين
المقتفي اثار سيد المرسلين عليه افضل صلوات المصلين
السيد صفي الحق والدين عبد الرحمن الحسني الايجي
قدس الله روحه ووالى من عالم القدس فتوحه سمعت عليه
الاربعين للنووي باسرها واخبرني بحديث قاضي
الجن مشافهة وشافهني بفوايد اخرى هي احدى من تفاريق
العصي • ومن مشايخي الشيخ المسند الرحلة البارع شهاب
الاسلام ابو المحامد عبد الله بن ميمون الكرماني المشهور بالكيلي
سمعت منه الحديث المسلسل بالاولية • اعني قوله
صلى الله عليه وسلم الراحمون يرحمهم الرحمن ارحموا من في

الارض برحمكم من السما واجازني اجازة ملفوظة مكتوبة
وله اسانيد عالية **قال** رحمه الله في مشيخته لهذا
العبد سمعت كتاب العوارف على الشيخ نور الدين عبد
الرحمن العثري بقراءة الشيخ العارف زين الدين ابي بكر
الحوافي مد الله ظلال ارشاده ومن مشايخي المولى العالم
العامل الفاضل الكامل مظهر الدين محمد الكازروني قرات
عليه بعضا من محرر الفقه واجازني اجازة ملفوظة مكتوبة
وهو كان يروي العقليات عن السيد الشريف المحقق
قدس الله سره والنقليات عن الشيخ مجد الدين ابي طاهر
محمد بن يعقوب الفيروزابادي والشيخ شمس الدين محمد ابن
محمد الجزري ومن مشايخي الشيخ العالم العامل الفاضل
الورع الكامل الشيخ ركن الدين روزبهان العمري
الشيرازي قرات عليه الاربعين النواوية في مجلس واحد
واجازني اجازة ملفوظة مكتوبة وهو كان يروي عن
الشيخ مجد الدين الفيروزابادي عن الشيخ محيي الدين بن
الحداد عن الامام النووي ومن مشايخي المولى الامام
احد ائمة الاسلام واوحد الاجلة الاعلام المولى محيي الدين
محمد الانصاري الكركناري سمعت منه الجامع الصحيح
البخاري مرارا متعددة وقرات ارباع الثلث الاول
قراءة بحث وتحقيق وتدقيق وقرات عليه طرفا من حواشي
الشرح التجريد وطرفا من شرح المختصر لابن الحاجب

مع الحواشي الشريفة وهو كان يروي عن عدة مشايخ منهم
الشيخ المحدث الحاج عفيف الدين ابراهيم الحسيني عن الشيخ
الامام العلامة امام الدين ابي المكارم علي بن مبارك شاه
الصديقي المذكور سابقا ومن مشايخنا الامام المسند
شهاب الدين بن حجر اجازة وقد اجاز الشيخ شهاب الدين
المذكور الى شيرازي مطلقا وكتابا من جملتهم على الرواية
عنه من غير واسطة ولي مشايخ كثيرة لا تحتمل هذه الرسالة
احصاءهم وقد ذكرت بعضهم تيمنا وتبركا فعند ذكرهم
الصالحين تتنزل الرحمة رجاء ان تصل منها منهم الى ايام
دولة هذا السلطان الاعظم الاكرم اني اخترت مسائل
من فنون شتى وابتدات ببعض مسائل الفقه والحديث
والخلافيات ثم اعقبتها بمسالة حدوث العالم من
اصول الدين **ثم ذكرت** بعض المسائل من الفنون الاخر
كالطب والهندسة والهيئة مندرجا من الاسهل الى
الاصعب على ما يقتضيه ادب التعليم كما استمر عليه داب
العلما قديما وحديثا والله الموفق والمعين وبيده
تحقيق مطالب الراجين

المسألة الاولى

في اصول الفقه والحديث اتفقوا على ان الحديث الضعيف
لا تثبت به الاحكام الشرعية ثم ذكروا انه يجوز بل
يستحب العمل بالاحاديث الضعيفة في فضائل الاعمال

وممن صرح بذلك النواوي رح في كتبه لاسيما كتاب الاذكار
وفيه اشكال لان جواز العمل واستحبابه كلاهما من الاحكام
الخمسة الشرعية فاذا استحب العمل بمقتضى الحديث الضعيف
كان ثبوت ذلك بالحديث الضعيف وذلك ينافي ما تقرر
من عدم ثبوت الاحكام بالاحاديث الضعيفة وقد حاول
بعضهم التفصي عن ذلك وقال ان مراد النووي انه اذا
ثبت حديث ضعيف وحسن في فضيلة عمل من الاعمال
يجوز رواية الحديث الضعيف في هذا الباب ولا يخفى
ان هذا لا يرتبط بكلام النووي اصلا فضلا عن ان
يكون مراده ذلك فكم بين جواز العمل واستحبابه وبين مجرد
نقل الحديث الصحيح والحسن في فضيلة عمل من الاعمال
ويجوز نقل الحديث الصحيح الضعيف لا سيما مع التنبيه
على ضعفه ومثل ذلك في كتب الحديث وغيرها كثير
شايع يشهد به من تتبع ادنى تتبع والذي يصلح للتعويل انه
اذا وجد حديث ضعيف في فضيلة عمل من الاعمال ولم يكن
هذا العمل مما يحتمل الحرمة والكراهة فانه يجوز العمل
به ويستحب لانه مامون الخطر ومرجو النفع اذ هو دائر
بين الاباحة والاستحباب فالاحتياط العمل به رجاء الثواب
واما اذا دار بين الحرمة والاستحباب فلا وجه لاستحباب
العمل واما اذا دار بين الكراهة والاستحباب فمجال النظر
فيه واسع اذ في العمل دغدغة الوقوع في المكروه وفي الترك

منظر

مظنة ترك المستحب فلينظر ان كان خطر الكراهة اشد
بان تكون الكراهة المحتملة شديدة والاستحباب المحتمل ضعيفا
فحينئذ يترجح الترك على الفعل فلا يستحب العمل به وان كان
خطر الكراهة اضعف بان تكون الكراهة على تقدير
وقوعها كراهة ضعيفة دون مرتبة ترك العمل على تقدير
استحبابه فالاحتياط العمل به وفي صورة المساواة يحتاج
الى نظر تام والظن انه يستحب ايضا لان المباحات تصير
بالنية عبادة فكيف ما فيه شبهة الاستحباب لاجل الحديث
الضعيف فجواز العمل واستحبابه مشروطان اما جواز العمل
فبعدم احتمال الحرمة فيما ذكرنا مفصلا لكن بقي ههنا
شيء وهو انه اذا عدم احتمال الحرمة فجواز العمل ليس لاجل
الحديث اذ لو لم يوجد الحديث يجوز العمل لان المفروض
انتفاء الحرمة لا يقال الحديث الضعيف ينفي احتمال الحرمة
لانا نقول الحديث الضعيف لا يثبت به شيء من الاحكام
وانتفاء احتمال الحرمة يستلزم ثبوت الاباحة والاباحة
حكم شرعي فلا يثبت بالحديث الضعيف ولعل مراد النواوي
ما ذكرنا وانما ذكر جواز العمل توطئة للاستحباب
وحاصل الجواب ان الجواز معلوم من خارج والاستحباب
ايضا معلوم من القواعد الشرعية الدالة على استحباب
الاحتياط في امر الدين فلم يثبت شيء من الاحكام بالحديث
الضعيف بل اوقع الحديث الضعيف شبهة الاستحباب

ضارا لان الاحتياط ان يهدئ به واستحباب الاحتياط معلوم
من قواعد الشرع

المسئلة الثانية

من الفقه ذكر صاحب الحاوي تبعا للرافعي وغيره انه لو نوى
نوى المحدث رفع غير حدثه فان كان عمدا لم تصح طهارته
وان كان غلطا صح واقول النية هو القصد وقصد ازالة
ما لم يعتقد حصوله مستحيل من الحيوان فضلا عن الانسان
فلا يتصور نية رفع غير احدائه الا غلطا فلتقييد
بالغلط غلط وقد تتبعت عبارات القدما فوجدت
بعضهم كالشيخ ابي اسحق في التنبيه لم يتعرض لهذا القيد
لا يقال الفقها قد يتعرضون لما لا وقوع له من الممكنات
فلتكن هذه الصورة من هذا القبيل لانا نقول انهم قد
يتعرضون لما لا وقوع له من الممكنات دون الممتنعات
بالذات وهذه الصورة ممتنعة بالذات بالضرورة
النظرية ولو التفت الى فرض الامور المستحيلة لانفتح باب
واسع في جميع ابواب الفقه فكان الفارض ان يفرض
انه ينوي ولا ينوي وان يفرض انه يصلي ولا يصلي مثل
هذا يتحاشوا عما هو اقرب من ذلك قالوا لو شهد
اثنان على زيد بقتل معين في مصر في يوم معين
وقد شاهده القاضي ذلك اليوم في بغداد لم تقبل
شهادتهما مع انه يمكن مجيئه الى مصر بطريق طي المكان

فان

فان ذلك عادي

المسئلة الثالثة

في بعض الخلافيات ذهب الشافعي رحمه الله الى وجوب الترتيب
في الوضوء واستدل بان النبي صلى الله عليه وسلم توضأ
وضوا مرتبا واقتصر في غسل الاعضا على مرة واحدة ثم
قال هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة بدونه واعترض صدر
الشريعة على هذا الدليل بانه لا يخلو الحال من انه صلى
الله عليه وسلم قدم اليمين على اليسار او اليسار على اليمين
في هذا الوضوء وعلى التقديرين يلزم بنا على هذا الدليل
ان يجب التيامن او التياسر ولا قايل به واقول
يمكن ان يقال لعله تياسر في هذا الوضوء لبيان الجواز
وعدم وجوب التيامن معلوم من الروايات الصحيحة
الشايعة حيث روي انه صلى الله عليه وسلم كان يحب
التيامن في طهوره وتنعله وساير احواله او يختار انه
لعله تيامن وعدم وجوب التيامن معلوم من ساير احواله
واقواله فان سياق الاحاديث الصحيحة الدالة على انه
صلى الله عليه وسلم يحب التيامن يدل على انه ليس واجبا
بل مستحبا كما لا يخفى على من انصف واقول
على قاعدة علم الخلاف هب ان مقتضى الحديث بنا على
هذا الدليل وجوب الترتيب بين اليدين وبين الرجلين
لكن وجوبهما ساقط بالاتفاق فثبت المانع من الوجوب

في ضمها ونفى المقتضى فما سواهما بلا مانع واذا ثبت المقتضى
وارتفع المانع ثبت الحكم فثبت وجوب الترتيب فيما
عداهما من غير معارض

المسئلة الرابعة

من اصول الدين في حدوث العالم وانما اخترته من بين
المباحث الاصولية لانه اصل عظيم ينبني عليه كثير من
المسايل الاعتقادية وينساق الكلام فيه الى مسايل
شريفة عميقة ومباحث لطيفة دقيقة وقد خالف فيها
الفلاسفة اهل الملل الثلاث فان اهلها مجمعون على
حدوثه بل لم يشذ من الحكم بحدوثه من اهل الملل مطلقا
الا بعض المجوس واما الفلاسفة فالمشهور انهم مجمعون
على قدمه على التفصيل الاتي ونقل عن افلاطون القول
بحدوثه وقد اوله بعضهم بالحدوث الذاتي وقد رايت في بعض
كتب الفلسفة بخط قديم قد نسخ قبل هذا التاريخ بمايتين
سنة نقلا عن ارسطاطاليس انه قال لم يقل احد من الفلاسفة
بحدوث العالم الا رجل واحد وقال مصنفه انه عنى به
افلاطون فعلى هذا لا يصح هذا التاويل فان جمهورهم
قائلون بالحدوث الذاتي ولا يختص هذا القول
بافلاطون ونقل عن جالينوس التردد في الحدوث
والقدم وانه قال في مرضه الذي مات فيه لتلامذته
اكتبوا عني ما علمت ان العالم قديم او حادث والظاهر انه

الذاتية

اراد

اراد الحدوث لزماني ومن توارد الاتفاقيات انه
رايته في المنام كانه برئ من مرض كان به وهو بعد في
النقاهة وكان متكيا في فراشه فسلمت عليه فقام لي
ورحب بي وكان معي سقراط الحكيم المشهور وكانه قد
التمس مني ان يقرا علي كتابا في الطب وكان معه ذلك
الكتاب فقلت لجالينوس انه يريد ان يقرا هذا
الكتاب في الطب واللايق ان يفتح عندكم تبركا فلم
يقبل فاشار الى ان يفتح عندي فسالته هل هذه الاقوال
التي تنقل عنكم في الكتب نقلها عنكم صادق او كاذب
وكان في خاطري مثل هذا من المذاهب وغيرها التي
تنسب اليه فقال بعضها صادق وبعضها كاذب ولنشرع
في المقصود مستمدا من ولي الجود فنقول ذهب اهل الملل
الثلاث الى ان العالم وهو ما سوى الله تعالى وصفاته من
الجواهر والاعراض حادث اي كاين بعد ان لم يكن بعدية
حقيقية لا بالذات فقط بمعنى ان لها في حد ذاتها لا ان
تستحق الوجود فوجودها متاخر عن عدمها بحسب الذات
كما يقوله الفلاسفة ويسمونه الحدوث الذاتي على ما
في تقرير هذا الحديث على وجه يظهر به تاخر الوجود
عن العدم من بحث دقيق اوردناه في حاشية شرح
التجريد الجديد وذهب جمهور الفلاسفة الى ان العقول
والاجرام الفلكية ونفوسها قديمة ومطلق حركاتها واوضاعها

فيها

وتخيلاتهما ايضا قديمة فانهم لم يخلو قط عن حركة ووضع و
وتخيل الجزئيات للحركة وبعضهم يثبتون لها بسبب استخراج
الاوضاع الممكنة من القوة الى الفعل وحدوث مناسبة و
لها بمبدأها الكامل من جميع الوجوه كمالات تفيض على
نفوسها من المبادي لكن محققهم على ما ذكره ابو نصر
وابو علي في تعليقاتهما نقلا عن ارسطاطاليس ذهبوا الى ان
المطلوب لها نفس الحركة وبها تتم النسبة عادلها فانها
بالفعل من حيث الذات وساير الصفات الا فيما يتعلق
بالحركة من الاوضاع الجزئية فانها لا تحتمل الثبات
بالشخص فاحفظ نوعا تتميما للنسبة بالمبادي حتى بالفعل
من جميع الوجوه بقدر الامكان ولما كان النسبة لازما
للحركة جعلها الغاية باعتبار اللازم هـ
والعنصريات بموادها ومطلق صورها الجسمية والنوعية
ومطلق اعراضها قديم عندهم لا اقول ان الصور الجسمية
بشخصها قديم عندهم لان مذهبهم انه بالفك تنعدم
الصورة الواحدة وتحدث اثنان وباتصال المنفصل تنعدم
الصورتان وتحدث واحدة نعم الاشراقيون منهم الاسانية
فبعضهم قايل بقدمها وربما ينقل عن افلاطون وهو مخالف
لما ينقل عنه من حدوث العالم والمشاؤن منهم ومعظم ما
عداهم على حدوثها ونحن لا نشتغل بالكلام على الابلم
في ذلك المطلب على وجه يقبله ذو الفطرة السليمة والفطنة

الفوقية

الفوقية لا بمجرد الجدال كما ارتكبه اكثر من تصدى لرد
كلامهم من ايراد المناقشات الواهية والمنوع البعيدة عن
العقول الذاهبة بل بتحقيقات رايقة تركن اليها النفوس
الزكية وتدقيقات فايقة تقبلها الطباع الذكية اعني
الذين يعرفون الرجال بالحق لا الحق بالرجال ويجيدون
المقال بالحدس الصايب لا بتقادم الاجال ولا يلتفتون
الى وساوس اهل الجدال وهواجس اهل القيل والقال
والله تعالى اسأله التوفيق هو الهادي الى سواء الطريق
اعلم انهم استدلوا على قدم العالم بوجوه الاول ان العالم
ممكن موجود فله علة مؤثرة فمؤثر العالم لا بد ان يكون
قديما او ينتهي الى مؤثر قديم ولا يخلو اما ان يكون
ان هذا المؤثر القديم يستجمع في الازل لجميع ما يتوقف
عليه تاثيره فيه اولا وعلى الاول يلزم قدم العالم
لامتناع تخلف المعلول عن المؤثر التام وعلى الثاني
يحتاج الى شرط اخر حادث وينقل الكلام اليه ونقول
اما ان يستجمع مؤثره القديم في الازل لجميع شرايط التاثير
فيه اولا وعلى الاول يلزم قدمه وعلى الثاني يلزم
التسلسل وانت تعلم ان هذه المقدمات بمجردها
لا يثبت مذهبهم على ما فصلناه انفا نعم بعد تسليمها يثبت
القدم في جنس الحوادث وانما يثبت ما فصل من مذهبهم
بان يضم الى ذلك ان الحوادث لا بد ان تستند الى مادة

استدل الحكما على قدم العالم بوجوه

مستعد والى حركة سرمدية ثم يثبت ان المادة والجسم
الذي هو معروض تلك الحركة لا يمكن صدوره عن المبدأ
الاول بلا واسطة بناء على انه واحد من جميع الوجوه والواحد
لا يصدر عنه الا الواحد والمادة متأخرة في الوجود
عن الصورة فلا يكون صادرا اول والصورة المشخصة
متأخرة عن الهيولى بواسطة الشكل الذي هو مشخصها اذ ان
كان مطلق الصورة متقدما عليها فلا يكون ايضا صادرا
اول ~~والصورة المشخصة متأخرة عن الهيولى~~ والاعراض
ظاهر انها لا يكون صادرا اول فيكون الصادر الاول
جوهرا مفارقا وهو المسمى بالعقل الاول ثم يردف
بالمقدمات المفصلة في كتبهم ولا يثبت شيء من تلك المقدمات
اذ فيها من المنوع الظاهرة ثم الترتيب الذي يزعمونه في
ترتب العقول والافلاك ونفوسها بحسب الوجوه مما لم
يقيموا عليه دليلا يفيد ظنا او يقينا بل انما قاسوه
تخمينا وقد قرر بعض الافاضل هذا الدليل بوجه آخر
وهو ان العالم ممكن موجود فله مؤثر بالضرورة
فمؤثر العالم لا يخلو اما ان يكون قديما او حادثا
والثاني باطل والا لاحتاج الى مؤثر آخر وهكذا فيلزم
التسلسل المحال فتعين ان مؤثره قديم فاذن لا يخلو اما
ان يجتمع في الازل جميع ما يتوقف على تأثيره فيه او لا
وعلى الاول يلزم تأثيره في الازل والا يلزم تخلف المعلول

عن

عن العلة التامة وهو محال فيكون قديما والا لزم الايجاد
بلا وجود وهو غير معقول وعلى الثاني لا بد ان يتوقف
تأثيره على شرط حادث يحتاج الى مؤثر قديم لما ذكرنا فاما
ان يجتمع مؤثره في الازل جميع ما يتوقف عليه تأثيره فيه
او لا والثاني يستلزم التسلسل المحال والاول يستلزم
قدم الحادث وهو محال وان يكون مؤثر العالم مستجمعا
في الازل جميع شرائط التأثير فيه وهو خلاف المفروض
مع انه يستلزم المطلوب اعني قدم العالم وحاصل
الكلام ان القديم يلزمه احد الامرين اما ان لا يكون له
اثر او يكون اثره قديما وحين كان العالم اثر القديم
لزم ان يكون قديما ثم اورد هذا الفاضل على هذا الدليل
النقض بما اعترفوا به من الحوادث فانهم وان قالوا بقدم
العالم فقد سلموا ان فيه حوادث كيف والحوادث اليومية
مما لا يمكن انكارها من عاقل فنقول لها مؤثر بالضرورة
فمؤثرها اما ان يكون قديما او حادثا الى ما ذكرتم من
المقدمات فيلزم ان يكون الحوادث قديمة ولا يقول
به عاقل ثم قال فان قيل مقدمات الدليل انما تجري
في الحادث التي لا يكون له شروط مترتبة الى غير النهاية
غير مجتمعة في الوجود بان لا يكون له شرط اصلا فيلزم
من حدوثه تخلف المعلول عن العلة التامة او يكون له
شروط مترتبة غير متناهية مجتمعة في الوجود فان المحال

هو هذا التسلسل عندنا واما على ما ذهبنا اليه من
جواز صدور الحادث عن القديم بواسطة حوادث كل منها
مسبوق باخر لا الى غير النهاية مستندة سلسلتها الى حركة
سرمدية بان يكون للحادث مادة قديمة اما هيولى له
كما للاجسام الحادثة او محل له كهيولات تلك الاجسام
لصورها ولاستعداداتها المتعاقبة وكاجرام الفلك
لحركاتها واوضاعها الجزئية وكالمجردات لصفاتها لو
ان قلنا بجواز حدوث صفة لها او هيولى لمتعلقه كهيولى
ابداننا لنفوسنا الناطقة اذا قلنا بحدوثها فانها
تتوارد على تلك المادة بواسطة الحركة السرمدية
الفلكية استعدادات متعاقبة لوجود هذا الحادث
فاذا انتهت الى غاية القرب والقوة حدث الحادث
بواسطتها من المؤثر القديم فلا استحالة فيه اذ لا دليل
على امتناع مثل هذا التسلسل لا يقال الحركة التي جعلتموها
واسطة في حدوث الحادث من القديم ان كانت حادثة
عاد الاشكال الى صدورها من القديم وان كانت قديمة
بقي الاشكال في صدور الحادث بواسطتها من القديم لانا
نقول لحركات الافلاك ذات جهتين الاستمرار والتجدد
فباعتبار الجهتين صارت صالحة لتوسطها بين جانب
القدم والحدوث عن القديم قلنا ما ذهبتم اليه باطل
من وجوه الاول هو ان القول بتوارد استعدادات حادثة

غير

غير متناهية على مادة قديمة كلام متناقض لان القديم
يجب ان يكون سابقا على كل حادث اذ المراد بالقديم ما لا
يكون مسبوقا بالعدم وبالحادث ما يكون مسبوقا فلا
بد ان يكون سابقا على كل واحد مما صدق عليه الحادث
وهذا يوجب ان يكون له حالة يتحقق فيها سبقه على كل واحد
مما يصدق عليه الحادث اذ ما كان مقارنا مع واحد منها
لا يصدق انه سابق على كل منها بل على بعضها وهو باطل
بضرورة العقل ويلزم من توارد الحوادث الغير المتناهية
عليه ان لا يوجد له تلك الحالة بل مقارنته دائما مع بعض
الحوادث وعدم خلوه عنها في حال من احواله فلا يكون
سابقا على كل فرد منها اذ المنافاة بين دوام المقارنة
مع بعض الافراد والسبق على كل فرد بديهية ويعلم من هذا
بطلان قولهم بعدم تناهي حركات الافلاك واوضاعها
بل بطلان عدم تناهي حوادث متعاقبة مع وجود قديم
مطلقا اي سواء كان تلك الحوادث واردة على ذلك
القديم عارضة له اولا ومنشأ شبهتهم التباس حكم الوهم
بحكم العقل فان شان الوهم ادراك الجزئيات ومعرفة
احكامها لا معرفة احكام الكليات فيتصور حوادث كثيرة
متعاقبة متواردة على قديم كل منها مسبوق باخر ولا يرى
فيه جهة امتناع ولا يقدر على تصورها مفصلة غير متناهية
حتى يعرف امتناعها فيقيسها على ما عرف حكمه ويثبت لها ذلك

الحكم واما العقل فمن شانه ادراك الكليات ومعرفة
احكامها فيحكم بامتناع التوارد المذكور بناء على حكم كلي هو
انه كلما توارد الحوادث المتعاقبة الغير المتناهية على
قديم لم يكن سابقا على كل فرد منها لكن يمتنع عدم سبقه
على كل فرد منها وهذا برهان متين لا مجال للقدح فيه
الا بسلوك طريق المكابرة والعناد هذه كلمات هذا الفاضل
بحروفها **واقول** لا يخفى على من له ادنى دربة
بقواعد الفلاسفة ان هذا الدليل على الوجه الذي قرره
لا يلائم قواعدهم فانهم يشترطون في بطلان التسلسل مع
الترتب اجتماع الاحاد في الوجود واللازم على تقدير
احتياج الحادث الى شرط اخر احتياجه الى شرط حادث اخر
وهكذا الى غير النهاية ولا يلزم اجتماع تلك الحوادث
في الوجود حتى يلزم التسلسل المستحيل عندهم بل هم قائلون
بتسلسل الحوادث المتعاقبة وهذا التسلسل ليس بمحال
عندهم بل هو واقع على مذهبهم فكيف يتصور ان يستدلوا
ببطلان هذا التسلسل على قدم العالم ثم لا يشتبه على
من له ادنى مسكة **ان قوله** القديم يجب ان يكون سابقا
على كل واحد من الحوادث لكن قوله اذا كان مقارنا
مع كل واحد منها لا يصدق انه سابق على كل منها بل على
بعضها ممنوع بل باطل فان القديم وان فرض انه لم يزل
مقارنا لواحد من الحوادث المتعاقبة فهو متقدم على كل

واحد

واحد من الحوادث تلك اذ ما من حادث الا وهو مسبوق
بذلك القديم ضم ان القديم موجود مع الحادث السابق
عليه بدون ذلك الحادث وهذا الحكم من العقل شامل
لكل واحد من افراد تلك الحوادث فذلك القديم سابق
على كل فرد من تلك الحوادث من غير ان يثبت له خالدو
لحروفها عن جميع الحوادث فايته ان سبقه على كل واحد
ليس دفعة بل سبقه على كل واحد منها مع مقارنته لواحد
اخر ولا منافاة بين دوام المقارنة لبعض الافراد والسبق
على بعض الافراد كما توهمه ودعوى البداهة في تلك المنافاة
غريب جدا والعجب من هذا الفاضل انه تكرر في كلماته
ان دعوى البداهة في مثل هذا الدعوى المخالفة لجمهور
العقلاء مع ظهور بطلانها وكثرة العقلاء القائلين بخلافها
وهذا الفاضل اولى بان ينسب الى اشتباه حكم الوهم بحكم
العقل فان الوهم لا يقدر على ادراك الامور الغير المتناهية
وانما يدرك الامور المتناهية فيتصور الحوادث المتناهية
المتعاقبة على القديم حال ليس فيها مقارنا لشيء من الحوادث
والعقل المشوب بالوهم تقيس الحوادث الغير المتناهية
على ذلك وتحكم بامتناع تعاقبها على القديم كما انه لا يدرك
موجودا الا في جهة فيحكم بان كل موجود لا بد ان يكون موجودا
في جهة وان ما لا يكون في جهة ممتنع ثم لا يخفى على الفطن
اللبيب ان تقوية اصول الدين لا يحتاج الى مثل هذه الكلمات

د ا

بل ايراد مثلها فى معرض انتصار الدين يؤدي الى الخلل من
حيث ان ضعفا العقول ربما يقولون ان اصول الدين مبنى على
مثل هذه الدعاوي الواهية وهذا كما ان بعض المحدثين
نقل ان بعض الزنادقة وضع الاحاديث فى فضيلة الباذنجان
منها كلوا الباذنجان فانها اول شجرة امنت بالله ومنها ما
تدل على ازديادها وامر كثيرا الدا **وقال**
انما وضعه ليتوسل به الى القدح في صدق احاديث من شهد
الله بصدقه ونطق المعجزات القاطعة بنبوته وكمال حكمته
وانه اصدق القايلين كما قال تعالى والنجم اذا هوى ما
ضل صاحبكم وما غوى وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحى
يوحى عليه افضل الصلوات واكمل التحيات ما دام الارضون
والسموات **ولقد** احسن الامام حجة الاسلام حيث
قال فمن يتصدى لنصرة قواعد الدين بالامور الواهية
انه صديق جاهل للدين فالوجه فى دفع هذا الدليل
ومثاله اجراء براهين بطلان التسلسل فى ابطال الامور
الغير المتناهية مثل برهان التطبيق المشهور وهو انه
لو ترتب امور غير متناهية فلنفرض جملة غير متناهية مما
فوق مبدا الكل لتطبق بين الجملتين فان كان بازاء كل واحد
من سلسلة الكل واحد من سلسلة الجزء لزم تساوي الجزء
والكل وان وجد فى الكل ما لا يوجد بازائه شى من الجزء
لزم انقطاع سلسلة الجزء ولزمه انقطاع الكل لانه

لايزيد

لايزيد على الجزء الا بقدر متناه والزايد على المتناهي بقدر
متناه متناه بالضرورة ومثل برهان التضايف وهو انه لو
ترتب امور غير متناهية لزم زيادة عدد احد المتضايفين
على الاخر وهو محال اما الملازمة فلان الترتيب بين
الشيين عبارة عن كون احدهما سابقا والاخر مسبوقا والسا   بقية
والمسبوقية متضايفين فلو ترتب امور غير متناهية
واخذنا من مبدا معين سلسلة الى غير النهاية فذلك
المبدا مسبوق غير سابق بالنسبة الى الاحاد الغير النهاية
ان تصاعدنا من جانب اللاتناهي وسابق غير مسبوق بالنسبة
اليها ان تنازلنا فى ذلك الجانب وعدد السابقية
والمسبوقية فيما فوق المبدا وفيما تحته متساويان ايضا
ان كل واحد من الاحاد التى فوق المبدا او تحته له
سابقية ومسبوقية ويبقى في المبدا سابقية بلا مسبوقية
فى صورة النازل ومسبوقية بلا سابقية فى صورة التصاعد
فيزيد عدد احد المتضايفين على عدد الاخر بذلك الواحد
واما بطلان اللازم فلان المتضايفين متكافيان فى
الوجود فيستحيل زيادة عدد احدهما على عدد الاخر
وعلى هذا التقدير لا مجال لتوهم ان هذا البرهان لا
يجري في السلسلة الغير المتناهية من الطرفين فان
التضايف الذي يجب زيادة عدد التضايف الاخر من
جانب المبدا انما يكون فيما فوقه في صورة التصاعد وفيما

تحته في صورة التسلسل فيلزم الانقطاع قطعا فانهم
والفلاسفة ينقضون عنه تارة بان الجملة الغير المتناهية
في هذه الصورة غير موجودة لعدم اجتماع احادها فلا
يجري التطبيق فيها واخرى بان التطبيق انما يدل على بطلان
السلسلة الغير المتناهية والسلسلة الغير المتناهية فيها
غير موجود لعدم اجتماع الاحاد وحاصل الاول منع جريان
الدليل فيها وحاصل منع تخلف المدعى كلاهما مقدوح فيه
اما الاول فلان التطبيق العقلي لا يتوقف على اجتماع
الاحاد **واما الثاني** فلان الدليل يدل على نفي
وجود احاد تلك السلسلة مطلقا لا على نفي وجودها
مجتمعة فقط فان وجودها على التعاقب يستلزم ان
ان يكون فرد من الاعداد المتحققة في نفس الامر مساويا
لجزئه ومن اجل البديهيات ان ذلك محال فان طبيعة
العدد سوى اجتمع احاده او تعاقب يأبى عن قبول
المساواة لجزئه فان كون الكل اعظم من الجزء من اوائل
البديهيات **فان قلت** مثل هذا العدد لما كان
مستحيلا لم يوجد في الخارج فان وجود الاحاد على التعاقب
لا يستلزم وجود العدد اذ الموجود في الخارج لا يزال
واحدا فقط فلا يوجد العدد اصلا والاشتباه انما
وقع من حيث ان الوهم يذهب الى تلك الامور المتعاقبة
يجمع في محل واحد على قياس الامور التي تمر علينا واحدا

بعد

بعد واحد وتجتمع في مكان واحد وليس كذلك فان
العدم فقط الذات بالكلية فالموجود منها واحد فقط
دائما فكيف يوجد العدد **قلت** الموجود في كل
قطعة من الزمان او في كل ان يفرض فيه ليس الا متناهيا
ولكن جميع الاحاد قد وجد في جميع الازمنة فهذا العدد
موجود غايته ان ظرف وجوده جميع الازمنة لا جزء منها ولا
ان من الانات المفروضة فيها والموجود اعم من ان يكون
ظرف وجوده الزمان كلا او بعضا او الان المفروض فان
من الموجودات ما هو زماني الوجود كالحركة ومنها ما هو اني
الوجود بل منها عندهم ما ليس ظرف وجوده الزمان ولا
الان بل ينسبون وجودها الى الدهر والسرمد فانهم
يقولون نسبة التغير الى المتغير هو الزمان ونسبة
الثابت الى المتغير هو الدهر ونسبة الثابت الى الثابت
هو السرمد كما لا يخفى على العوارف بقواعدهم واذا
كان الموجود اعم من الاقسام الاربعة فدعوى انحصاره
في اثنين منها غير مسموعة وهذا الكلام اذا اورد عليهم
بصورة النقض التفصيلي على دليلهم على جواز مثل هذا
التسلسل يظهر عجزهم عن اثبات مدعاهم **واما اذا**
بصورة النقض الاجمالي فهم بحسب اداب المناظرة مانعون
وفضاء المنع واسع لكن لا تقنع النفس الذكية في مثل
هذا المطلب الجليل بمجرد المنع بل تتبعت ما يتلج به

العدد ودو يسكن به غلة الطلب والله يحق الحق وهو
يهدي السبيل ثم انهم ذكروا ان بطلان التسلسل مشروط
بالترتب بين الاحاد وان التسلسل في الامور المجتمعة
الغير المرتبة جائز بل واقع فان النفوس الناطقة غير متناهية
عندهم لكن لما لم يكن بينها ترتب حكموا بجوازه بناء على انه
لا يمكن للعقل ملاحظة تلك الاحاد منفصلة وليس لها
نظام مستوحى يلزم من وقوع المبدا بازا المبدا ووقوع
الثاني بازا الثاني والثالث بازا الثالث وهكذا اما
في الصورة المترتبة فيجوز ان يقع اجزا كثيرة من سلسلة الكل
بازاء جزء واحد من سلسلة الجزء واستوضح بعض المتاخرين
ذلك بحبلين ممتدين في جهة واحدة وجملتين من الحصى
فانه يكفي في التطبيق في الصورة الاولى فرض طرفيها
منطبقين في الثاني لا بد في التطبيق من ملاحظة كل جزء
بازاء جزء اخر مفصلا والعقل يعجز عنه في غير التناهي
فلا يتيسر التطبيق **واقول** وفيه نظر لان التطبيق
ان توقف على ملاحظة كل جزء بازاء جزء مفصلا فذلك
غير مقدور في صورة الترتيب ايضا وان كفى الملاحظة
الاجمالية فهي جارية هاهنا والقول بان الملاحظة
الاجمالية كافية في المترتبة بناء على ان فرض الانطباق
بين المبدائين يستلزم انطباق في جميع الاحاد بخلاف
الغير المترتبة يحكم اذ يمكن للعقل فرض الانطباق بين

الاحاد

الاحاد ابتداء من غير استعانة بانطباق المبدا فلم لا يكفي
الملاحظة الاجمالية التابعة لانطباق المبدا بالمبدا ولا
يكفي الملاحظة الاجمالية من غير استعانة بل الوجه في
الجواب على ما ذكرنا في بعض رسائلنا ان نسلم جريان
التطبيق فيه ويمنع لزوم الانقطاع على تقدير ان يكون في
الكل ما لا يكون بازائه شيء في سلسلة الجزء لان تلك
الزيادة حينئذ يكون في الاوساط فلا يلزم الانتهاء وتوضيحه
ان السلسلة الغير المتناهية المترتبة لا شك في زيادة على
السلسلة المبتدية مما فوق مبداها وبفرض التطبيق ينتقل
الزيادة الى الجانب اللاتناهي اذ لا يعقل الزيادة في الاوساط
لاتساق نظام الاحاد فلا بد ان يكون في الطرف فيلزم
التناهي واما في غير المترتبة فلا مانع من الزيادة في
الاوساط فلا يلزم الخلف هذا وعلى هذا الدليل ايرادات
يستدعي المقام **ذكرها الاول** ان تلك الاحاد
وان لم تكن مترتبة في الواقع لكن للعقل ان يفرضها مترتبة
ليظهر الخلف **اقول** وفيه نظر لان فرض الترتيب
لا يستلزم فرض زيادة ولا انفصال في احاد احدى
السلسلتين بل ذلك الفرض يظهر حال السلسلتين فليس
منشا المحال هو الترتيب وهذا كما يفرض في الرياضيات
امور غير واقعة ليظهر احوال الامور الواقعة مثلا يثبت
مساواة زوايا المثلث لقائمتين بانا لو فرضنا اخراج

احد اضلاعه كانت الزاوية الخارجة عنه مساوية لمجموع
الداخلتين وهو مع حادثها التي هي احدى زوايا المثلث
مساوية لقائمتين فيكون الداخلتان معها ايضا مساوية
لقائمتين او يقال هي مع حادثها مساوية للقائمتين فلو لم
تكن هي مع الداخلتين مساوية لهما لم تكن مساوي المساوي
مساويا هف وهذا الدليل يشمل جميع المثلثات المفروضة
والموجوده مع ان منها ما يستحيل اخراج احد اضلاعه كالمثلث
المفروض داخل تلك الافلاك ولا يتوجه المنع على تقدير
الثاني بان المحال انما لزم من اخراج الخط وهو محال
واكثر مسائل الرياضيات من الهندسة والهيئة وغيرهما
مبني على مثل ذلك كالدوائر المفروضة في الهيئة وقد صرح
الرئيس في كثير من المباحث الطبيعية المبنية على مثل
ذلك بانه من قبيل المفروض التي تستعمل في الرياضيات
كما في بحث ابطال الخلا واتصال حركة عديم الميل
المعاوق حيث يفرض نسبة الملا الثاني الى الملا الاول
مساويا لنسبة زمان حركة عديم الميل الى زمان حركة
ذي المعاوق القوي ليلزم ان يكون حركة ذي المعاوق
الضعيف مساويا لحركة عديم المعاوق وقد اورد عليه
ان المحال انما يلزم من فرض النسبة المذكورة وربما كان
وجود الحركتين والمعاوقين على تلك النسبة محالا
فيكون المحال ناشيا منه لا من الخلا في الدليل الاول

ولا من حركة عديم المعاوق في الدليل الثاني وهذان
الايرادان بين المتاخرين مشهور ومذكور في كتبهم وقد اجاب
عنه الرئيس بان هذا من قبيل المفروض المستعمل في الرياضيات
فلا يقدح في الدليل واستعمل هذه المقدمة في كثير من المباحث
الطبيعية بل ذكر في البرهان السلمي من فرض الخطين
الغير المتناهيين الممتدين على هيئة ساقي مثلث من هذا القبيل
د فانه ربما كان البعد غير متناه من جهة واحدة كسطح غير
متناهي الطول متناهي العرض فلا يمكن اخراج الساقين الغير
المتناهيين فيه وهذا المنع مشهور فيما بين المتاخرين وهو نكود
في دفع امثال هذه الايرادات ان هذا من الفروض المستعمله
في الرياضيات فلا يقدح فيه استحالة المفروض فنقول
فيما نحن فيه بمثل هذا الثاني النقض بمراتب الاعداد فانها
غير متناهية مع جريان التطبيق فيها وانت تعلم ان هذا
النقض انما يرد لو كانت المراتب الغير المتناهية من الاعداد
موجودة في الخارج او في الذهن مفصلا لكنها غير موجودة
لا في الخارج ولا في الذهن مفصلا نعم مراتبها غير واقفة
بمعنى ان اي مرتبة وضعت فللذهن ان يعتبر مرتبة اخرى
فوقها لكن لا يقدر الذهن على ملاحظة المراتب الغير
المتناهية مفصلا فلا يرد النقض بها اذ مدار النقض
على جريان الدليل ههنا لو سلم جريان فالمدعى غير
متخلف لان المدعى انتفا السلسلة الغير المتناهية والسلسلة

الغير المتناهية في الاعداد منتف كما فصلناه فلا نقض لها
هذا هو الكلام المشهور في هذا المقام ولنا فيه كلام آخر
سنورده فانتظر الثالث ان بعضا من المتأخرين اجاب
عن النقض بمراتب الاعداد بمنع جريان الدليل في صورة
النقض بناء على ان التطبيق لا يجري في الاعداد اذ ليس فيها
جملتان في نفس الامر منطبقتان لكون الاعداد وهمية محضة
هذا ان اريد من التطبيق في الدليل التطبيق في نفس الامر
وان اكتفي بالتطبيق الوهمي فاما ان يختار انه ينقطع الجملتان
ولا يلزم من ذلك تناهيهما في نفس الامر بل في الوهم لعجزه
عن تمام التطبيق او يختار انهما لا ينقطعان ولا يلزم من ذلك
تساويهما في نفس الامر لان ذلك فرع وجودهما في نفس
الامر واورد عليه بعض الفضلاء ان الجملتين ان لزم
كونهما متحققتين في نفس الامر بحيث يحصل التطبيق بينهما في
نفس الامر فلا يتم الدليل اذ لا يلزم استحالة وجود سلسلة
واحدة غير متناهية اذ ليس هناك جملتان منطبقتان
ليتوقف ذلك على تباين الجملتين وانفصالهما والجزء مع
الكل ليس كذلك وحديث الجملتين الممتدتين والحصى على
ما اورده للتوضيح ضايع اذ لا مناسبة له بما نحن بصدده
وان اكتفي كون الجملتين والتطبيق بينهما وهميات فالدليل
جار في مراتب الاعداد ضم النقض على ان ما ذكره في
باقي شق الترديد من اختيار انقطاع الجملتين لان ملاحظة

الوهم

الوهم الامور الغير المتناهية بالتفصيل محال قطعا هـ
واقول من البين انه اذا وجد سلسلة غير متناهية
مترتبة فالسلسلة المبتدية بما فوق مبتداها موجودة هـ
لا محالة فالسلسلتان موجودتان وللعقل ان يلاحظ كل
واحد من آحاد سلسلة الجزء بازاء واحد من اجزاء سلسلة
الكل ولا نعني بالتطبيق الا هذا المعنى وذلك لا ينافي كون
احدهما جزءا للآخر ولا يتوقف على انفصال السلسلتين هـ
ومنشأ وهمه القياس على التطبيق الحسي والحبالي لا حاجة
في الجواب الى ان يقال **كما قاله** ذلك الفاضل ان المراد
من تطبيق الجملتين وانقطاعهما او عدم انقطاعهما انهما في
حد انفسهما اما ان يكون بحيث لو طبقناهما لا ينطبقا بتمامهما
او لا **وعلى الاول** يلزم مساواة الجزء مع الكل
وعلى الثاني يلزم انقطاع الناقصة قطعا والملازمتان
قطعيتان ومستلزمان لاستحالة الامور الغير المتناهية
ولا يقدح في هذا الاستدلال كون التطبيق في نفس الامر
غير واقع بل كونه غير ممكن كما توهم وهذا كما يقال
مثلا شريك الباري محال لانه لا يخلو اما ان يكون بحيث
لو وجد لقدر على منع الباري من ايجاد الباري ما اراد
او لا **وعلى الاول** يلزم عجز الباري وهو محال **وعلى الثاني**
يلزم عجز الشريك فلا يكون شريك الباري هف فهذا
الاستدلال الصحيح لا يقدح فيه بان وجود شريك الباري

محال والمحال جاز ان يستلزم المحال
قد سلف منا ان البراهين الرياضية اكثرها مبني على
فرض الامور الغير الواقعة بل المستحيلة فلا يقدح استحالة
التطبيق على تقدير التسليم في صحة البرهان كما ذكر لمن ان
استحالة التطبيق لا يقدح في صحة البرهان صحيح بناء على ما
اسلفناه لكن التطبيق فيما نحن فيه ممكن بل واقع اذ للعقل
ان يلاحظ على سبيل الاجمال كل واحد من سلسلة الجزء بازاء كل
واحد من سلسلة الكل وهذا هو المراد من التطبيق اذ به
يظهر المطلوب ولا حاجة الى تغيير التقدير والعدول
الى هذا التقدير المبني على اعتبار الشرطية ثم تشبيه هذا
هذا الدليل بالدليل المذكور على استحالة شريك الباري
غير مستقيم فان نفس شريك وجود الباري يستلزم من
المحال وملزوم المحال محال ولا يتصور القدح فيه بانه
محال جاز ان يستلزم المحال كما ذكر كيف وفيه ان
اعتراف بالمطلوب اذ ليس المطلوب فيه الا استحالة
شريك الباري فكيف يتصور القدح فيه بانه محال
واما فيما نحن فيه فقد يتوهم ان المحال انما نشأ من
التطبيق لا من نفس وجود السلسلة الغير المتناهية فلا
يتم الدليل على استحالة وجوده اذ هو بمنزلة ان يستدل
على استحالة امر بانه لو فرض معه امر مستحيل لزم منه محال
فالوجه في دفع هذا الوجه بعد تسليم ان المراد بالتطبيق

من

ما هو

ما هو غير واضح او مستحيل ما قدمناه نقلا عن الرئيس وفصلناه
بعض التفصيل وتحقيقه ان يقال ان معناه ان مقدمة صادقة
هي ان ما يستلزم على فرض تلك الامور محال فهو محال
وذلك لا يجري في جميع المواد فانه لا يمكن الاستدلال على
انتفاء الجسم بانه لو فرض غير متناه لزم منه محال او يقال
انا نعلم ان الفروض المذكورة هي عوارض لاحوال ما يقع
فيه ولا يتغير هو بها في ذاته وصفاته بخلاف الفروض
المذكورة في الجسم وامثاله فليتامل واما اذا اريد
بالتطبيق ما ذكرنا فهو امر واضح فلا مجال لهذا الوهم
فان قلت لا نسلم انه اذا وجد سلسلة غير متناهية يكون
السلسلة المبتدئة مما فوقهما موجودة لما تقرر في موضعه
ان الاعداد مركبة من محض الوحدات لا من الاعداد
التي هي اقل منها كما اشتهر ان ارسطاطاليس انه كتب
الى بعض تلامذته لا تحسبن العشرة مركبة من اربعة
وستة بل هي جميع الوحدات التي هي مبلغها عشرة وما
ذكره ارسطاطاليس مبني على ان في العدد امرا زائدا
على الوحدات هي بمنزلة الصورة وقد صرح الرئيس في
الاوسط الجرجاني بان كل عدد عبارة عن الوحدات
التي هي مبلغها بشرط انتفاء وحدة اخرى وحينئذ يظهر
عدم تركب العدد من الاعداد التي هي اقل وما نقل
عن ارسطو محمول على ذلك وبالجملة على اعتبار امر

اخر فى العدد سوى الوحدات ولاشك ان العدد امر
اعتبارى سوى اعتبر فيه امر اخر سوى الوحدات
عند تلك الصورة له او لم يعتبر وكلامنا فى السلسلة الموجودة
وهى معروض العدد لا المعارض ولا المعروض
مع العارض ولاشك انه اذا وجد معروض الثلاثه
وجد معروض الاثنين بالضرورة فانه اذا وجد زيد
وعمرو وبكر فلا بد ان يوجد زيد وعمرو ثم زيد
وبكر ليس خارجا عن زيد وعمرو وبكر ولا عينه فيكون
داخلا فيه لا محالة فاذا وجد السلسلة المتدية من ب الى
غير النهاية بالضرورة لا يقال ليس هناك الا احاد واحد
واحد **واما** الحمل فهى من اعتبار العقل لان من البين
الذى لا مرية فيه انه اذا وجد ا و ب كان هناك
ثلاث موجودات متغايرة بالذات احدها ا والثانى
ب والثالث اب كيف وقد بين المحققون كيفية
صدور الكثرة عن المبدا الاول بهذا الوجه وهو انه
انه يصدر عنه وحدة شى وعن الصادر الاول عنه شى
اخر وعن مجموع المبدا والصادر الاخر شى اخر الى اخر ما
ذكروه لئلا يستند الموجودات الخارجة الى الامور
الاعتبارية فلو لم يكن هناك الامر الثالث لم يكن
لهذا الكلام الذى ارتضاه جميع الافاضل والاذكياء وجه
بل البرهان الذى ذكروه فى اثبات الواجب وعولوا

عليه

عليه وهو انه لو تسلسل الممكنات الى غير النهاية فالعلة
المستقلة لهذا المجموع اما نفسه واما جزؤه واما خارج
الى اخر ما ذكره مبنى على ان المجموع موجود ولكل واحد
فان لكل واحد من الاحاد علة مستقلة فى السلسلة هى الواحد
قبله ولكن الكلام فى علة المجموع والذكى لا يشتبه
عليه امثال ذلك اذا تمهد ذلك فنقول برهان التطبيق
يدل على استحالة الامور الغير المتناهية مطلقا
كالنفوس الناطقة فانه وان لم يكن بين احادها ترتب
لكن يوجد فيها السلاسل الغير المتناهية فان مجموع
تلك النفوس موقوف على ما هو اقل منه بواحد وهو
على ما هو اقل منه بواحد وهكذا الى غير النهاية ولا
شك ان السلاسل المترتبة بمنزلة الاحاد المترتبة فان
فان تكافيا من غير تفاضل كان الجزء مساويا للكل
وان انتهى السلاسل الموجودة فى الجزء قبل السلاسل
الموجودة فى الكل ظهر انتهاء الجزء لانه قد وصل الى
حد ليس فوقه سلسلة غير متناهية فاما ان يكون
فوقه جملة اصلا او يكون فوقه سلسلة متناهية وعلى
التقديرين يلزم انتهاء الجزء وهو يستلزم انتهاء الكل
لانه لا يزيد عليه الا بواحد. بل نقول لا بد ان يوجد
فى جملة النفوس الغير المتناهية واحد واثنان وثلاثة
وهكذا الى غير النهاية اى معروضا لها وتلك

المعروضات موجودة في الخارج لا محالة وان لم يكن
عوارضها من الواحد والاعداد موجودة وتلك المعروضات
مترتبة ترتبا طبيعيا لان الواحد متقدم على الاثنين
والاثنين متقدم على الثلاثة وهكذا فان زيدا او عمرا
جزء من زيد وعمرو وبكر وزيد وعمرو وبكر جزء من
زيد وعمرو وبكر وخالد وهكذا الى غير النهاية كما هو
حقيقته فهناك سلسلة مبتداية من الواحد مشتملة
على معدودات غير متناهية وكما ان النفس الواحد
موجود وان لم يكن عارضه اعني الوحدة موجودة و
كذلك الاثنان من النفوس موجودا وان لم يكن مفهوم
الاثنين موجودا وكذا الثلاثة والاربعة الى ما لا
يتناهى فيجري التطبيق بين معروضات تلك المراتب
من الاعداد فظهر انه يلزم عليهم ان لا يكون النفوس
الناطقة غير متناهية ثم قد قيل في هذا المطلوب
ان نفس الابن متوقف على نفس الاب المعضبة للقوة
المولدية على بدنه وهكذا كل نفس من النفوس متوقفة
على نفس ابيه فبين احادها ترتيب بهذا الاعتبار

واجاب عنه بعض المحققين

بان النفوس بذلك الاعتبار وان كانت مترتبة لكن
ترتبها باعتبار الابدان وهي غير مجتمعة **واقول**
لا يجدي هذا الجواب لان النفوس مجتمعة ولها ترتب

باعتبار فيجري فيه التطبيق فان توسط البدن ليظهر
الترتب بين النفوس غير قادح في ترتب الامور الغير
المجتمعة اذ حاصل هذا المقال ان نفس كل ابن متوقف
على نفس ابيه وهكذا فيلزم نفوس غير متناهية مترتبة
مجتمعة في الوجود وهو مستحيل بالاتفاق والبرهان
فاذا ثبت ترتب النفوس الناطقة بواسطة الابدان
فيطرح الابدان من البين ويتمسك بترتب النفوس
المتوالدة الى غير النهاية والوجه في الجواب عن قولهم
انهم لا يقولون بترتب النفوس المتوالدة الى غير النهاية
وان الرئيس قد صرح في الشفا بانقراض الافراد الانسا
نية والحيوانات المتنفسة في الدهور العظيمة المتقضية
للطوفانات العامة قال ثم الانسان بالتولد ويكون
ذلك الانسان مؤيدا بالخاصية يقدر بها على استنبا
ط الصنايع التي يحتاج اليها بنوا النوع فيخترعها

وذكر شمس الدين الشهرزوري

في كتابه المسمى بشجرة الالهية كيفية تولد هذا
الانسان مفصلا وذكر ان هذا الادم الذي ينسب
اليه لين حدوثه بالتولد بل بالتوالد وان التولدي
سابق عليه بادوار **اقول** فعلى هذا لا يتوجه
هذا الايراد على الفلاسفة اصلا فان سلسلة التوالد
عندهم متناهية غاية الامر انهم يثبتون سلاسل

غير متناهية كل واحد منها سلسلة فيكون النوع عندهم
قديما مع انها سلسلة التولد وقد علمت من تضاعيف
ما قررناه عدم ورود النقض بمراتب الاعداد الا على
من يعترف بوجودها في الخارج • واما المحققون القائلون
بانها امور اعتبارية فلا نقض عليهم لان العقل لا يقدر
على ملاحظة المراتب الغير المتناهية مفصلا فينقطع
التسلسل بانقطاع الاعتبار كما في ساير الاعتباريات
المتكررة **واعلم** ان الرئيس في الشفا استدل
على بطلان التسلسل في الامور المترتبة بانه يستلزم
ان يكون هناك اوساط بلا طرف فان كل واحد من
الاحاد على هذا التقدير وسط بين سابقه ولاحقه
من غير نهاية فيلزم الوسط بدون الوسط وهو محال
لان الوسط مضايف للطرف والمتضايفان متكافئان
في الوجود فيستحيل تحقق احدهما بدون الاخر
واقول فيه بحث اما اولا فالنقض بالحركة
السرمدية الفلكية بتوسطها فان الموجود من الحركة
عندهم هو المتوسط كما حققوه وليس لها الحركة
طرف لا بالاضافة ومثل ذلك متحقق في صورة هـ
اذ كل واحد منها له اطراف اضافية وان كانت تلك
الاطراف ايضا اوساطا بالقياس الى اطراف اعتبارية
اخرى **واما** ثانيا فلانا نقول ان اريد بالطرف

ما لا يكون طرفا بالاضافة الى شيء اصلا فلا نسلم
ان الوسط مضايف للطرف بهذا المعنى كما ان البنوة
مضايف للابوة ولا يقتضي ذلك ان يكون هناك ابوة
لا يكون معروضها متصفا بالبنوة لشخص اخر وان اريد
الطرف الاضافي اعم من ان يكون ذلك الطرف
وسطا بالقياس الى اخر اولا فذلك متحقق ها هنا بل
نقول عدم الانتهاء الى الطرف الذي لا يكون وسطا لازم
بين النسبة في الامور المترتبة بل يكاد يكون عينه فلا
يتمشى الاستدلال به ولا التنبيه به عليه على فرض كونه
بديهيا اذ ليس اجلى منه فان من لا يسلم بطلان ترتب
الامور الغير المتناهية لا يسلم انه لا بد لكل وسط من
طرف لا يكون وسطا اصلا ولو كان ذلك ظاهرا لم
يعرض الخفا في بطلان التسلسل واذا تحققت
ما تلوناه عليك امكنك اقامة الدليل العقلي على
حدوث العالم بابطال التسلسل مطلقا باحد
الوجوه التي يستنبط من مطاوي ما قدمناه ويمكن
الاستدلال عليه بابطال ما ذكروه من استناد الحوادث
الى الحركة السرمدية التي يقولون انها حالة ثانية
مستمرة للمتحرك غير منقسمة بانقسام المسافة غير
مستقرة في حد من حدود المسافة بل نسبة له في تلك
الحدود ويلزمها بحسب ذلك نسب متجددة واوضاع

متخالفة فهي بحسب ذاتها المستمرة مستندة الى العلل
المقدمة وبواسطة ما يلزمها من النسب والاوضاع
المتعاقبة مبدأ للحوادث ووجه ابطاله ان تلك الاوضاع
المتعاقبة كل سابق منها معد للاحق والمعد يتوقف
المعلول على وجوده وعدمه بعد وجوده فسبب
عدمه بعد وجوده لا يجوز ان يكون قديما وهو ظاهر
ولا الحادث السابق عليه لا باعتبار وجوده ولا
باعتبار عدمه الطاري فان مجموعهما علة وجود
ذلك الحادث وانما يتم العلة التامة لوجود ذلك
الحادث فلا يكونان ولا شي منهما لعدم ذلك الحادث
فاذن لا بد من حادث اخر تستند اليه عدم الحادث
السابق فاما ان يكون وجود شي اخر خارج عن السلسلة
فينقل الكلام الى سبب فان كان هو ايضا امرا موجودا
وهكذا لزم عند انتفا كل وضع حادث حدوث امور
مترتبة مجتمعة الوجود غير متناهية وهو محال
واما ان يكون زوال امر موجود كاجزاء علة
وجود ذلك الحادث حتى يكون انعدامه سببا لانعدام
وينقل الكلام اليه حتى يلزم ان يكون لذلك الحادث
علل موجودة غير متناهية مترتبة وهو ايضا باطل
والحاصل انه ان كان علية انعدام الحادث حدوث
موجود اخر وهكذا لزم حدوث امور مترتبة غير

متناهية

متناهية دفعة وان كان زوال امر موجود وهكذا
لزم ان يكون لذلك الحادث اسباب موجودة مترتبة
غير متناهية حتى يستند انعدامه كل حادث الى انعدام
سببه وعلى التقديرين يلزم التسلسل المستحيل اما
على التقدير الاول توقف انعدام الحادث
واما على تقدير الثاني توقف وجود ذلك الحادث
ولا يمكن الجواب عنه بان تلك الاوضاع المتعاقبة
امور مفروضة بمنزلة الحدود المفروضة في المقدار
فلا تحتاج الى علة وجود وعدم فانا نعلم قطعا ان
اتصاف شي اخر في نفس الامر يحتاج الى علة سواء كان
ذلك الوصف وجوديا في الخارج او لا ومن البين ان
تلك الاوضاع ليست من الامور التي يفرضها العقل
بطريق الاختراع كزوجية الثلاثة بل هي من صفات
واقعية فيحتاج ثبوتها وانتفاؤها الى علة قطعا ولا يمكن
ايضا ان يجاب بان زوالها مستند الى ما واتصافها بعد
اتصافها بالوجود حتى يكون وجودها انا الى علة
لانعدامها بعد لان الجزء الاخير من علة عدمها ان كان
وجودها في ذلك الان لزم عدمها في ان وجودها
لامتناع تخلف المعلول عن تمام العلة وان كان امرا
اخر ينقل الكلام اليه ولا يمكن ايضا ان يقال ان اتصافها
بالوجود الزماني فلا تحتاج انعدامها بعد وجودها

بعد وجودها في الآن الى علة لان هذا الامتناع ان
كان بالغير فلا بد له من علة ويلزم ما ذكرناه وان كان
ذاتيا لم ينفك الذات عن عدمها في ذلك الزمان
فيلزم ان يكون قبل وجودها متصفا بالعدم في الزمان
الذي بعد الوجود وذلك خلف حال عن التحصيل وهذا
كما انه لا يمكن القول بان الحوادث يجب لها الذوالها
الوجود في وقت والعدم في وقت فينسد باب اثبات
الصانع تعالى وذلك لانه يلزم ان يكون الحوادث
متصفة دائما بالوجود في ذلك السابق وبالعدم في
الوقت السابق على وجودها والوقت الذي بعد وجودها
فيكون في كل من الاوقات الثلاثة متصفا بالصفات
الثلاثة اعني الوجود في وقت وجوده والعدم في
الوقتين الاخرين وذلك يستلزم اجتماع الاوقات
واجتماع الوجود والعدم وتفصيله ان الوقت ان كان
قيدا للمحمول حتى يكون الوجود والعدم في الاوقات
الثلاثة لازما للذات من حيث هي لم تنفك الذات
عن الاوصاف الثلاثة فيلزم الخلف المذكور وان كان
قيدا للموضوع لم يكن الاوصاف لازما للذات من حيث
هي بل لها بشرط فلا يكون شي منها واجبا لذاته
ولا ممتنعا بالذات فيحتاج الى علة وجودها وعدمها
فاتقن ذلك ولعل الامام حجة الاسلام رضي اشار مجملا

الوقت في وبالعدم في الوقتين

الى

الى ما ذكرناه مفصلا حيث **قال** في الرد عليهم
ان الحركة الدورية التي هي مستند الحوادث حادثة
او قديمة فان كانت قديمة فكيف صارت مبدا الاول الحوادث
وان كانت حادثة تحتاج الى حادث اخر وقولكم انها من
وجه يشبه القديم ومن وجه يشبه الحادث فانها ثابتة
متجددة اي هي ثابتة التجدد ومتجددة الثبوت يرد
عليه انها مبدا الحوادث من حيث انها ثابتة او من
حيث انها متجددة فان كانت من حيث انها ثابتة فكيف
صدر من ثابت متشابه الاحوال شي في بعض الاحوال
دون بعض وان كانت من حيث انها متجددة فما سبب
تجددها في نفسها فيحتاج الى سبب اخر ويتسلسل
هذا كلامه واورد عليه بعض الفضلا انهم لا
يقولون بوجود حادث فقط بل الحوادث المستند
الى الحركة لا اول لها اذ الاوضاع الفلكية
والاستعدادات المترتبة على الحركة غير متناهية
عندهم فلا يتوجه عليهم **قوله** وان كانت الحركة قديمة
كيف صارت مبدا الاول الحوادث **واقول**
قوله كيف صارت مبدا الاول الحوادث مبني على ما
تقرر عنده من بطلان التسلسل مطلقا ولذلك
اردفه بقوله وان كانت حادثة احتاجت الى حادث
اخر وتسلسل **وقوله** وقولكم الى اخره رد لما

ذكرنا في التقصود تفصيله ان التجدد عبارة عن عدم
الثبات ولا يتحقق ذلك الا بعدم بعد الوجود اذ لولا
ذلك لكان اما ثابتا واما معدوما بالكلية فلا
يكون متجددا وسبب الانعدام لا يجوز ان يكون
الحادث السابق عليه لا باعتبار وجوده ولا باعتبار
عدمه ولا باعتبار مجموعهما كما سبق فلا بد ان يستند الى
امر اخر حادث اما عدم شي من اسبابه او حدوث
شي من موانعه وكلاهما مستلزم للتسلسل في الامور
المجتمعة في الوجود المترتبة كما مر مفصلا وتحرير الدليل
على ما ذكره قدس سره ان الحركة الدورية ان كانت
بحسب ذاتها القديمة من غير توسط امر متجدد علة
للحوادث لزم تخلف المعلول عن العلة التامة وان
كانت بتوسط امر متجدد لزم التسلسل في تجدد
ذلك الامر لان التجدد انما يتحقق بالعدم بعد
الوجود فان استند عدمه لانتفا علته وعدم علته
الى انتفا علته وهكذا لزم التسلسل المستحيل في
اسباب وجوده وان استند الى وجود المانع لزم
التسلسل في الموانع الموجودة ولما كان عدم كل سابق
لوجود اللاحق كان التسلسل في الموانع تسلسلا في
علل وجود الحوادث فان وجود هذا الحادث متوقف
على انتفا الحادث السابق عليه وانتفا متوقف على

وجود المانع عنه على هذا الفرض فيتوقف وجود هذا
الحادث على وجود المانع من وجود السابق وهكذا فيلزم
التسلسل في اسباب وجود كل حادث وهذا وجه اخر
فان قلت نحن لا نجوز دون استناد العدم الى امر
موجود بل نقرر ر عندكم ان علة العدم عدم علة الوجود
وحينئذ يسقط هذا الشق اعني استناد عدم الحادث
الى وجود المانع فلا وجه الى ابطاله **قلت**
لا باس بذكر شقوق البعيدة استظهارا **فان قلت**
لا نسلم ان وجود المانع سبب لانتفا الشي بل سببه انتفا
علته ووجود المانع لا دخل له في العلية بل هو مقارن
للعلة ومقارن العلة لا يلزم ان يكون له دخل في العلية
بل اللازم على تقدير استناد انعدام كل حادث الى عدم
علته التسلسل في الاعدام وهو غير محال انما المحال
التسلسل في الامور الموجودة **قلت** انتفا علة
الحادث اما ان تكون بانتفا جزء موجود منها وهكذا
فيلزم التسلسل في الاجزا الموجودة للعلية واما ان يكون
بانتفا انتفا المانع وذلك يستلزم وجود مانع منه
وهكذا الى غير النهاية فنقول هذه الموانع وان لم يكن
مترتبة بحسب ذواتها من حيث الوجود لكنها مترتبة
بحسب ازمنة حدوثها فان حدوث كل منها مقارن
لانتفا الحادث السابق وحدوث لانتفا اللاحق فيجري

التطبيق فيها فان كان تلك الموانع منعدمة غير نابتة نقلنا
الكلام الى علل انتفائها وهكذا فيلزم ان يكون في الوجود
سلاسل غير متناهية من الحوادث المنصرمة الغير المتناهية
وذلك مما لا يقولون به ثم تلك الحوادث المتجددة لابد لها
على اصولهم من حامل او حوامل متناهية او غير متناهية
وعلى الاول يلزم ان يكون له حركات غير متناهية
وهو محال اذ الحركة لا تتحقق عندهم الا في اربع مقولات
وليس لتلك المقولات انواع او اصناف غير متناهية حتى
تتحقق الحركات الغير المتناهية فيها وعلى الثاني
يلزم مثله وعلى الثالث يلزم التسلسل لان كان
تلك الحوامل اجساما او نفوسا متعلقة بالابدان فلا
محيص الا ان يكون نفوسا مجردة لها حركات نفسانية
وذلك مما لا يقولون به بل لا يجوزونه على اننا بينا
بطلان النفوس الناطقة الغير المتناهية كما سبق
ولنرجع الى التعرض لمقدمات دليلهم على قدم العالم
فنقول في رد دليلهم طريقان الاول ان نختار
من شقي الترديد ان مؤثر العالم مستجمع في الازل لجميع شرائط
شرائط التاثير ۰ قولهم فيلزم قدم الاثر والا لزم تخلف
المعلول عن العلة التامة وهو محال قلنا لا نسلم استحالته
على الاطلاق بل اذا كان المؤثر موجبا بالذات ۰ اما اذا
كان مختارا فيجوز ان يتعلق الارادة في الازل بوجود

العالم

العالم فيما لا يزال اذ اثر المختار انما يكون على وفق ارادته
منه
فاذا لم يكن وجوده في الازل لم يوجد فيه فصدور الحادث
مراد ط
عن القديم المستجمع لجميع شرائط التاثير بل ربما كان
جائز ط
صدور القديم عن المختار محالا كما ذهب اليه جمهور المتكلمين
فيكون الاثر الصادر عنه حادثا وان كان الارادة وتعلقها
ازليين فعليكم بيان امتناع هذا فان قيل استحالته
ما ذكر بينة اذ لا شبهة في امتناع ان يوجد الموجب بجميع
شرائط الايجاب ولا يوجد الموجب سواء كان الايجاب
بالذات او بالاختيار كما انه لا شبهة في امتناع وجود
حادث بدون موجب فقبل وجود العالم ان كان
يوجد ط
الارادة وتعلقها بالمراد موجودين ولم يتجدد بعد ذلك
شيء من الاشياء كيف تاخر عنها وجود العالم ثم حدث
بعد ذلك هذا في غاية الاستحالة قلنا ان ادعيتم
العلم باستحالة ما ذكرنا بطريق النظر فعليكم اقامة
الدليل وما ذكرتم ليس الا اعادة المتنازع بتغيير بعض
العبارات فان محصله ان تخلف الاثر عن المؤثر المختار
مع استجماعه شرائط التاثير محال وهذا عين محل النزا
ع
وان ادعيتم العلم بها بطريق الضرورة فممنوع ودعوى الضرورة
فيما خالفه كثيرون غير محصورين غير مقبولة هكذا

۰ قال بعض الفضلا ۰

واقول لا يخلو من ان يتحقق في الازل جميع ما لا بد منه في

وجود المراد ووجوبه ازلا وعلى الاول
يلزم ازلية المراد لان الواجب لا يتخلف وجوده عن الوجوب
وعلى الثاني يحتاج الى امر حادث وينقل الكلام
اليه فيلزم التسلسل في الحوادث كما هو مذهب الفلاسفة
وهذه المقدمات باسرها لا يتطرق اليه المنع والسؤال
محمل ما فصلنا وليس من قبيل اعادة الدعوى بعبارة اخرى
فما ذكر في معرض الجواب لا يغني عن الحق شيئا فالوجه ان
يقال ان اريد انه تحقق في الازل جميع ما لا بد في وجوده
ووجوبه في الازل فنختار انه لم يتحقق وان اريد انه تحقق
في الازل جميع ما لا بد منه في وجوده ووجوبه فيما لا يزال
فنختار انه قد تحقق ولا يلزم منه ازلية المراد فان قيل
هذا انما يتصور اذا كان للوقت وجود حتى يمكن
تعلق الارادة بوجود المراد في جزء من الوقت دون جزء
آخر اذ لو كان موهوما محضا لم يكن في اجزائه اختلاف
لم يتعين بعض اجزائه بتعلق الارادة بوجوده فيه دون
غيره قلنا اولا انا لا نسلم ان هذا يقتضي ان يكون
للوقت وجود كيف والزمان الممتد ايضا عندكم لا
وجود له في الخارج وانما تزعمون ان له رسما موجودا
على ان العقل يحكم بان هذا الامر الممتد وان لم يوجد في
الخارج لكنه بحيث لو فرض وجوده فيه وفرض له اجزاء
بالعقل كان بعضها البتة متقدما على بعض بحيث لا

ليس كذلك اذ للوقت الازلي مدخل في وجود المراد كما لا يخفى اسعد

يتصور اجتماعهما في الخارج لو وجدت ولن يكون الامتداد
في العقل كذلك الا اذا كان في الخارج قار الذات
يحصل في العقل بحسب استمرار وعدم استمرار ذلك
كما يتخيل من القطرة النازلة خط مستقيم ومن الشعلة
الجوالة خط مستدير وهذا الذي ذكرتم في معرض السند
مدخول فانا لا نسلم انه لا يكون الامتداد كذلك ما لم يكن
له رسم موجود بل نقول كما ان الوهم يتخيل امتدادا
مكانيا لا يتوقف عند حد معين ويتوهم وجود العالم
في جزء منه ويحكم العقل بانه لو وجد في الخارج لكان
بعض اجزائه متقدما على بعض بحسب الوضع وبعضه متأخرا
بحسبه من غير ان يكون لهذا الامتداد منشأ موجودا في
الخارج كذلك الامتداد الزماني موهوم محض لا منشأ
له موجودا في الخارج فكما لا يدل حكم العقل بتقدم
بعض الاجزاء على بعض في الامتداد المكاني على وجود
منشأ كذلك لا يدل حكمه بتقدم البعض على البعض في
الامتداد الزماني على وجود منشأ بل نقول تخيل
الامتدادين مركوز في فطرة الوهم حتى ان العقل
المشوب بالوهم يحكم بان هاهنا فضاء غير متناه وان
العالم في جزء منه وكذلك يحكم بان هاهنا زمانا غير
متناه وان وجود العالم في جزء منه وكما انه ليس في
الواقع فوق العالم خلاء وملاء اذ لا فوق له ولا تحت

فان الجهات انما تتحدد ببعض العالم كذلك ليس في الواقع
قبل العالم قبل ولا بعد وتقدم الواجب تعالى على العالم
ليس تقدما زمانيا فانه ليس في زمان وهم ايضا معترفون
بذلك وانهم يقولون ان المجرد ليس في الزمان بل في الدهر
والدهر وعاء الزمان ومحيط به وكما لا يستلزم نفي الفوق
عن الامتداد المكاني عدم تناهيه كذلك لا يستلزم نفي
القبل عن الامتداد الزماني عدم تناهيه فالوقت
انما هو حيث وجد العالم والتقدم الزماني والتاخر
الزماني انما هو لاجزاء العالم الجسماني بعضها مع بعض واما
سوى الاجسام والجسمانيات فليس فيها تقدم وتاخر مكاني
فكما انه ليس فوق المحدد خلاء ولا ملاء بناء على انه لا فوق له
كذلك ليس قبل العالم وجوده ولا عدمه بناء على انه ليس
له قبل ولا يلزم من ذلك عدم تناهي الزمان كما لا يلزم
من الاول عدم تناهي المكان بل الزمان متناه كما ان
المكان متناه من غير وهم وحكم الوهم بلا تناهي الزمان
مثل حكمه بلا تناهي المكان فكما لا عبرة بحكمه في المكان
كذلك لا عبرة بحكمه في الزمان وهذا مسلك دقيق
سلكه بعض اهل التحقيق كالامام حجة الاسلام في بعض
تصانيفه والشهرستاني وعين القضاة وغيرهم من
المتكلمين والصوفية واشار اليه في التجريد فان قيل
البعد المكاني لا يمكن لا تناهيه والقدر الذي يمكن

منه

منه هو هذا الذي وجد فلهم ان يقولوا الامتداد الزماني
ايضا عندنا لا يمكن لا تناهيه وانما وجد منه القدر الممكن
فان قيل تخصيص الزماني لهذا المقدار لا بد له من علة
فلهم ان يقولوا تخصيص العالم الجسماني بهذا المقدار ايضا
كذلك فما يقولون به هناك نقول به هاهنا وانت
تعلم ان هذا الجواب لا يتوقف على نفي وجود الوقت
مطلقا بل على نفي وجوده قبل العالم ٭ الطريق الثاني في
رد دليلهم ان نختار ان المؤثر ليس في الازل مستجمعا لجميع
شرائط التاثير اذ من جملتها تعلق القدرة القديمة باحداث
العالم تعلقا مخصوصا ولم تتعلق القدرة هذا النحو من
التعلق بايجاد العالم في الازل بل مؤخرا الى وقت معين
لحكمة لا يعلمها الا الله فاذا جاء ذلك الوقت حصل ذلك
التعلق فتم الشرائط فحدث العالم فان قيل الوقت ايضا
من جملة العالم اذ العالم ما سوى الله فيلزم ان يكون
للزمان زمان يوجد فيه قلنا هذا انما يلزم لو كان
الزمان موجودا وليس كذلك بل هو امر موهوم كما مر
وكونه موهوما لا ينافي ان يكون له دخل في وجود العالم
فان بعض الامور الاعتبارية قد يكون له دخل في الامور
الخارجية كما في ارتفاع المانع والاعتبارات التي
يجعلونها مخصصة لصدور المعلولات الاول
عن الواجب تعالى الى غير ذلك قيل وفيه نظر اما اولا

فلان الوقت ان كان موهوما محضا لم تختلف اجزائه
فتعلق القدرة والارادة بوجود العالم في جزء منه دون
اخر ترجيح بلا مرجح واجيب بان المتكلمين يجوزون الترجيح
بلا مرجح ويتمسكون بالجائع يختار احد الرغيفين والهارب
احد الطريقين والممتنع عندهم الترجح بلا مرجح اعني ان
يترجح احد طرفي الممكن بدون مرجح اصلا حتى يلزم
انسداد باب اثبات الصانع واما الفاعل المختار فهو
يجوز ترجيحه لاحد الطرفين بمحض الاختيار والارادة
مع تساوي الطرفين عند قطع النظر عن الاختيار فاذا
نقل الكلام الى تعلق الارادة والاختيار وقيل هذا
التعلق ان حدث بلا سبب لزم جواز حدوث العالم
بلا سبب وهو باطل قطعا وان حدث بالاختيار تحقق
هناك اختيار آخر متعلق لهذا التعلق وهكذا الى
غير النهاية وان حدث لعلة موجبة حادثة لزم تسلسل
العلل الموجبة الحادثة من جانب المبدأ وهو بعينه
مذهب الفلاسفة **وقد اجاب عنه بعض
الفضلا** بان التعلق ليس امرا موجودا بل هو امر
اعتباري عقلي ولا يلزم تساوي احكام الاعتباريات
واحكام الخارجيات فلا يلزم من امتناع وجود الممكن
بلا سبب ولا من امتناع التسلسل في الموجودات امتناعه
في الاعتباريات على انه يجوز ان يكون اختيار الاختيار

نفس

نفس الاختيار فلا يلزم التسلسل ولا من جواز تخلف
الاعتباري عما يقتضيه تخلف الموجود عن علته وقد
يقال البديهة شاهدة بان كل حادث وجوديا كان او
اعتباريا يحتاج في حدوثه الى سبب يخصصه بوقت
حدوثه هذا كلامه **واقول** تفصيل هذا ان
الجواب ان يختار ان حدوث التعلق من غير سبب ويمنع
استلزامه جواز حدوث العالم بلا سبب لان التعلق
امر اعتباري ولا يلزم من جواز حدوث امر اعتباري
بلا سبب جواز حدوث الموجود بلا سبب واخرى
ان حدوث التعلق بالاختيار وحدوث الاختيار
باختيار الاختيار وهكذا الى غير النهاية ويمنع بطلان
هذا التسلسل لانه من الامور الاعتبارية واخرى
يقال اختيار الاختيار عين الاختيار فلا تسلسل وانت
خبير بحال هذه الاجوبة **اما الاول** فلان
رجحان الطرفين المتساويين موجودا كان او اعتباريا
من غير مرجح ممتنع بحكم البديهة فان التساوي ينافي
الرجحان والوقوع رجحان فما دام التساوي باقيا لا يتحقق
الرجحان فلا يتحقق الوقوع **واما الثاني**
فان وجب كون اثر المختار متأخرا عن الاختيار كما ذهب
اليه اكثر المتكلمين فيلزم ان يكون بين كل اختيار وحدوث
الاختيار الذي هي متعلقه زمان او آن على ما ذهبوا

اليه من جواز تتالي الآنات فيلزم ان يعرض للواجب
من الازل الى وقت حدوث الحادث اختيارات
متعاقبة غير متناهية كل منها يتعلق بالاختيار الذى
يتعلق عقبه الى ان ينتهى الى الاختيار الذي يتعلق بوجود
الحادث وان لم يجب ذلك بل جاز مقارنته له كما هو
مذهب المحققين المجوزين لكون اثر المختار قديما
فلا يجوز فيما نحن فيه ان يكون كل اختيار مقارنا
لمتعلقه والا لزم قدم العالم بل لا بد ان يكون تلك
الاختيارات متعاقبة الى ان تنتهى الى الاختيار المتعلق
بايجاد العالم على نحو تعاقب الاوضاع المنتهية الى وجود
الحادث على مذهب الفلاسفة ولا يلزم كونه تعالى محل
الحوادث لان تلك الاختيارات امور اعتبارية اضافية
ولا محذور في اتصافه تعالى بالاضافيات الغير الازلية
فان له تعالى بالاضافة الى كل حادث له نسبة **واما**
الثالث اعني كون الاختيار الاختيار بعينه فكلام
خال لان كل اختيار فهو مرجح للاختيار الذي هو متعلقه
فاذا كان نفسه كان مترجحا بنفسه فيعود الى الجواب
الاول اعني حدوث الاختيار من غير سبب ولا يخفى
بطلانه وايضا لا يمكن ان يكون الاختيارات المتعاقبة
بعضها نفس بعض بديهة كيف يتقدم الشيء على نفسه
بالزمان فافهم وما يقال ان الارادة صفة من شانها ترجيح

احد

احد المقدورين على الآخر من غير مرجح بناء على ان كل احد
يجد من نفسه ان له صفة من شانها ترجيح احد طرفي هو
مقدور من قيامه وقعوده وساير حركاته وسكناته
من غير داعية في كل جزء من جزئياتها ويعلم انه اذا
غلبه عطش مفرط او قصده سبع نخص عنده اناءا او
عن له طريقان متساويان في الانجاع فيه لم يتوقف
عن مباشرة احدهما على الاطلاع على المرجح فيه حتى يؤدي
الى هلاكه بل يختار احدهما من غير شعور بوجه رجحان
فيه على الآخر ولا يعلل بترجيح هذه الصفة لاحد الطرفين
شي ولا يقال لم تعلقت الارادة بهذا الطريق دون
الطريق الآخر مع تساويهما في جواز تعلقها بهما بعلل الايجاب
الذاتي ولا يقال لم اوجب الموجب هذا دون ذاك
بل لو كانت مما يجري فيه التعليل والسوال المذكور ما
كانت ارادة بل ماهية اخرى **كما ذكره بعض الافاضل**
لا يجدي نفعا لما ذكرنا من انه اذا سلم تساوي تعلق
الارادة بالطرفين فلا محالة لا بد من مرجح يرجح تعلقه
باحد الطرفين على الآخر فان الوقوع رجحان وهو ينافي
التساوي كما مر وما ذكره من قياس الاختيار على الايجاب
في عدم الاسناد الى السبب ليس بشيء فان الايجاب
عبارة عن الاقتضاء ولا محالة ينتهي الى ما يكون مقتضيا
لذاته وينتهي اليه السوال بلم فنسبة الايجاب احد

ب

ضـل

احد الطرفين ليست مساوية بالنسبة الى الآخر حتى يجري
فيه السؤال بخلاف الاختيار فان تعلقه بكلا الطرفين
ممكن اذ لو امتنع تعلقه باحدهما لم يتحقق الاختيار بالمعنى
الذي بينه المتكلمون وهو انه يصح منه الفعل والترك
قوله لم اوجب الموجب هذا دون ذاك قلنا يندفع بان
ذاته لذاته يقتضي هذا دون ذاك ولا يجري مثله في
الاختيار بعد تسليم جواز تعلقه بالطرفين بل الوجه
ان يقال تعلق الارادة باحد الطرفين مترجح في الواجب
تعالى لجوده وحكمته ولا يقدح ذلك في كونه
تعالى فاعلا بالاختيار وكونه بحيث يصح منه الفعل والترك
فانه يصح منه الفعل والترك نظرا الى ذاته وذات
الممكن وان تعين احد الطرفين نظرا الى الحكمة والوجوب
بسبب الاختيار لا ينافي الاختيار بل يستلزمه وهذا
كما ان العاقل يستحيل منه ما دام عاقلا ان لا يغمض عينيه
لتقريب ابرة من عينيه بقصد الغرز فيها ومع ذلك ان هذا
الاغماض انما يصدر عنه بالاختيار **الوجه الثاني**
من وجوه استدلالهم على قدم العالم مبني على وجود
الزمان وقدمه فقد استدلوا عليه بوجهين اما
وجوده فقد استدلوا عليه بوجهين **الاول**
انا نفرض حركة في مسافة معينة بقدر من السرعة
والبطوء واخرى في تلك المسافة بذلك القدر من

السرعة

السرعة فان توافقا في الاخذ والترك بان ابتدأتا معا
وانتهتا معا فلا محالة يقطعان المسافة معا وان تخالفتا
في الاخذ والترك وكان اخذهما ابطأ فانه فانه يقطع
اقل فبين اخذ السريعة الاولى وتركها امكان قطع من
مسافة اقل منه ببطء معين وبين اخذ السريعة الثانية
وتركها امكان اقل من الامكان الاول لكونه جزءا من
ذلك الامكان فهناك امر ممتد اري قابل للزيادة
والنقصان بالذات يقع فيه الحركة ويتفاوت بتفاوته
ان فوق التفاوت ينتهي الى ما يكون قبوله
اياه بالذات وهو الذي عبرنا عنه بالامكان وهو
مرادنا من الزمان فيكون موجودا لامتناع كون العدم
الصرف قابلا للزيادة والنقصان وليس هو نفس السرعة
والبطوء لان المتساويين في السرعة قد يتفاوتان في
ذلك الامر الممتد اري وبالعكس ولا امتداد المسافة
لان المتساويين في امتداد المسافة قد يتفاوتان في
هذا الامكان لاختلافهما بالسرعة والبطوء وبالعكس الثاني
من الوجهين للدليل استدلوا بهما على وجود الزمان ان
تقدم الاب على الابن ضروري فان الابن انما تولد بعد
الاب فاذا اعتبر الاب من حيث انه كان طفلا مثلا
كان متقدما عليه كما انه اذا اعتبر من حيث انه مقارن
لوجود الابن كان معه وليس ذلك التقدم نفس ذات

الاب لانه امرا ضافى اعتبارى وليس ذات الاب
كذلك ولا عبرة من صفات الاب ولا ذات الابن ولا
صفاته فهو امرا ضافى زيد عليه فلا بد له من محل موجود
يكون معروضا له بالذات وهو الزمان والجواب عن
الوجه الاول ان تلك الامكانات امور اعتبارية لا وجود
لها فى الخارج فلا نسلم انه لا بد لها من محل موجود الى
ان يقوم البرهان على انها من الصفات الاعتبارية التى
لا يقوم الا بموجود خارجى ثم ان سلم ذلك فلا نسلم
انه يقتضى محلا يعرضه بالذات بمعنى انه يستحيل انفكاكه
عنه وعن **الوجه الثانى** ان يمنع هذه المقدمة
ايضا وحينئذ فلم لا يجوز ان يكون محل ذات الاب
بل يقول هو من الاعتبارات العارضة لذات الاب
بل بشرائط مخصوصة كما ان القيام والقعود وغيرهما
من صفات الاب امور عارضة له من غير ان يكون
هناك امر يكون معروضا لتلك الصفات بهذا
المعنى وتلخيصه انه اريد بالمعروض بالذات ما يكون
موصوفا به حقيقة فلا نسلم انه ليس ذات الابن وان
اريد به ما يستحيل انفكاك الوصف عنه فلا نسلم انه
لا بد له من معروض بالذات بهذا المعنى ثم انهم بعد
استدلالهم بوجود الزمان استدلوا على قدمه بانه لو
كان حادثا لكان عدمه سابقا على وجوده سبقا لا

بجامع فيه السابق اللاحق وهذا السبق لا يكون الا زمانيا
فيكون الزمان موجودا على تقدير عدمه هف وقد
سبق الجواب عنه فى طى الكلام على الحجة الاولى فلا
حاجة الى الاعادة **الوجه الثالث** من وجوه
الدلايل على قدم العالم وهو ان العالم ممكن الوجود
فى الازل والا لزم الانقلاب من الامتناع الذاتى
الى الامكان وهو محال بالضرورة وقدرة البارى
تعالى ازلية بالاتفاق فلو كان العالم حادثا لزم
ترك الجود وهو افاضة الوجود وما يتبعه من
الكمالات على الممكنات مدة غير متناهية وهو
محال على الجواد الحق الكريم المطلق والجواب عنه
ان قولكم ممكن الوجود فى الازل ان اردتم به انه يمكن
له الوجود الازلى على ان يكون قولكم فى الازل متعلقا
بالوجود فممنوع لجواز ان يكون وجوده فى الازل
ممتنعا وان اردتم به ان امكان وجوده فى الجملة
مستمر فى الازل على ان يكون متعلقا بالامكان
فمسلم ولا يجوز ان يكون وجود العالم فى الازل مستحيلا
مع انه فى الازل متصف بامكان وجوده فيما لا يزال
وهذا ما يقال ازلية الامكان لا يستلزم امكان
الازلية وما قيل فى اثبات الاستلزام ان امكانه

اذا كان في الازل لم يكن هو في ذاته مانع من قبول
الوجود في شيء من اجزاء الازل فيكون عدم منعه امرا مستمرا
في جميع تلك الاجزاء فاذا نظر الى ذاته من حيث هو لم يمنع
من اتصافه بالوجود في شيء منها بل جاز اتصافه في كل منها
بل جاز اتصافه لا بدلا فقط بل ومعا ايضا وجواز
اتصافه به في كل منها معا هو امكان اتصافه بالوجود
المستمر في جميع اجزاء الازل بالنظر الى ذاته فازلية الامكان
مستلزم لامكان الازلية صحيح الى قوله لم يمنع من اتصافه
بالوجود في شيء منها فانه ان اراد ان ذاته لا تمنع في شيء
من اجزاء الازل من الاتصاف بالوجود في الجملة بان يكون
قوله في شيء منها متعلقا بعدم المنع فيكون معناه انه
لا يمتنع في شيء من اجزاء الازل من الوجود بعده فهو بعينه
ازلية الامكان ولا يلزم منه عدم منعه من الوجود
الازلي الذي هو امكان الازلية وان اراد ان ذاته
لا تمنع من الوجود في شيء من اجزاء الازل بان يكون
قوله في شيء منها متعلقا بالوجود فهو بعينه امكان
الازلية والنزاع انما وقع فيه فهو مصادرة على المطلوب
ولو سلم ان وجوده في كل جزء من اجزاء الازل ممكن فلا يلزم
منه ان يكون وجوده الازلي ممكنا وليت شعري كيف
صدر هذا الكلام من هذا المحقق الامام مع ان من

الوجوات

الموجودات الممكنة ما هو ازلي الوجود كبعض من الحروف
ومع تصريحه في مواضع من كتبه فان ماهية الزمان هو
يقتضي لذاتها عدم اجتماع اجزائها ويقدم بعضها على
بعض اذ بناء على هذا يلزم امكان وجود كل من تلك الاجزاء
في الازل نظرا الى ذاته فلئن قيل ان الكلام في
الامور الممكنة الوجود في الخارج واجزاء الزمان ليست
ممكنة الوجود بل انما يوجد في الخيال كما تقرر عندهم
قلنا الدليل الذي ذكرتم جار في امكان هذا النحو من
الوجود وان لم يكن وجودا خارجيا كما لا يخفى على الفطن
هذا وربما يجاب عن هذا الوجه بانا لا نسلم امتناع
ترك الجود مدة لا يتناهى فان المبدأ عندنا فاعل مختار
لا غرض لفعله بل يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد وفعله
تعالى لا يخلو عن حكم ومصالح ومن وجوه الحكمة الظا
هرة
في عدم ايجاب العالم في الازل استبداده تعالى بالقدم
الزماني ليظهر توحده بالبقاء ازلا وابدا من غير شريك فيه

الوجه الرابع

من وجوه استدلالهم على قدم العالم وهو ان كل حادث
مسبوق بالمادة فلو لم تكن المادة قديمة لكانت مسبوقة
بمادة اخرى ويتسلسل والجواب ان هذا مما لا يكاد يتم
فان دلائل وجود الهيولى مقدوحة بوجوه مفصلة في
كتب القوم وتصانيفنا **وقولهم** ان حدوث الشيء عن شيء

محال مما لا دليل عليه ودعوى البداهة فيه ممنوعة غاية
الامر انا عاجزون عن احداث الشيء لا عن شيء لان ذلك من
خواص القدرة الالهية الازلية العالية على جميع الممكنات
بحيث لا يابى عن اطاعتها شيء من الاشيا انما امره اذا
اراد شيئا ان يقول له كن فيكون فان سياق الاية بظاهرها
يدل على انه لا يتوقف ايجاده لشيء من الاشيا على ما عدا
الامر الالهي والحيوان ما اطلع عليه الفلاسفة
المتقدمون وعدلوا عليه في حدوث الممكنات هو النهج
المتعارف المشهور **واما** الامور النادرة التي لا تتكرر
الا في المدة المديدة من خوارق العادات وغيرها
فلم يتضح عندهم حق الاتضاح وقد اشار الى صحتها الرئيس
في مقامات العارفين من الاشارات ثم لا يذهب عليك
انه اذا ظهر الخلل في دلايل قدم العالم وثبت
بالتواتر اخبار الانبيا عليهم الصلاة والسلام الذين
هم صفوة البرايا بحدوثه واجماع اهل الملل على ذلك
وقد نطق به الوحي الالهي على وجه لا يحتمل التاويل
الا بوجه بعيد يانبو عنه الطباع السليمة والاذهان
المستقيمة فلا محيص عن اتباع الانبيا عليهم السلام
في ذلك والاحد يقول لهم كيف والفلاسفة ينسبون انفسهم
اليهم ويثبتون اصول مقالاتهم على ما يزعمون انه ماخوذ
منه واساطينهم ينتمون اليهم فاذن تقليد هولا الاعاظم

الذين اصطفاهم الله وبعثهم لتكميل العباد وارشادهم
الى مصالح المعاش والمعاد وقد ادعى لكمالهم الفلاسفة
اولى واحرى عن تقليد الفلاسفة الذين هم معترفون
برجحان الانبيا عليهم السلام ويتبركون بالانتساب
اليهم ومن العجب العجاب ان بعض الجهلة من المتفلسفة يتمادون
في غيهم ويقولون ان كلام الانبيا ماول ولم يريدوا انه
ظاهر مع انا نعلم انه قد نطق القران المجيد في اكثر المطالب
الاعتقادية بوجه لا يقبل التاويل اصلا **كما قال**
الامام الرازي لا يمكن الجمع بين الايمان بما جاء به
رسول الله صلى الله عليه وسلم وانكار الحشر الجسماني فانه
قد وقع في مواضع من القران المجيد التصريح به بحيث
لا يقبل التاويل اصلا **اقول** ولا يمكن الجمع بين قدم
العالم والحشر الجسماني ايضا لان النفوس الناطقة لو كانت
متناهية على ما هو مقتضى القول بقدم العالم على ما ذهبوا
اليه امتنع الحشر الجسماني عليه اذ لا بد في حشرهم جميعا من
الابدان غير متناهية وقد ثبت ان الابعاد متناهية
ثم التاويلات التي يتحملونها في كلام الانبيا عليهم السلام يمكن
عسى ان ياتي مثلها في كلام الفلاسفة بل اكثر تلك
التاويلات من قبيل المكابرات السوفسطائية فانا نعلم
قطعا ان المراد من تلك الالفاظ الواردة في الكتاب
والسنة هي معانيها المتعارفة عند اهل اللسان فانا كما

لا نشك في ان من خاطبنا بالاستفسار عن مسئلة الجزء الذي
لا يتجزى لا يريد بذلك الاستفسار عن حال زيد في قيامه
وقعوده مثلا كذلك لا نشك في ان المراد من قوله تعالى
من يحيي العظام وهي رميم قل يحييها الذي انشأها اول
مرة وهو بكل خلق عليم هو هذه المعاني الروحانية
الذي تقول به الفلاسفة وبالجملة فنصوص الكتاب
يجب الحمل على ظاهرها ما لم يمنع منه مانع قوي من برهان
عقلي او قرينة صارفة عن الحمل على الظاهر والتجاوز
عن هذا المنهج غي وضلال واستلزمه طريق اهل الكمال
رزقنا الله الاعتصام بهذه العروة الوثقى وثبتنا على وجه
الاستقامة والهدى بحق محمد المصطفى وآله وصحبه
مفاتيح الهدى ومصابيح الدجى ومخاديع التقى •

• المسئلة الخامسة •

من الطب اتفق الاطباء والحكماء على ان اعدل الامزجة
واقربها الى الاعتدال الحقيقي مزاج الانسان وفيه
اشكال وذلك لان خروج مزاج الانسان عن الاعتدال
الحقيقي ان كان لغلبة الحرارة كان فيما هو ابرد منه
ما هو اقرب منه الى الاعتدال الحقيقي وان كان لغلبة
البرودة كان فيما هو اسخن منه وان كان لغلبة الحرارة
والرطوبة معا كان الاقرب فيما هو ابرد وايبس وقس عليه
الاقسام الثلاثة الباقية اعني ما اذا كان خروجه لغلبة

الحرارة

الحرارة واليبوسة او لغلبة البرودة والرطوبة او
اليبوسة ولا نشك انه يوجد في الانواع الاخر من الحيوانات
وغيرها ما هو احر وارطب من الانسان وما هو اسخن
وايبس منه وما هو ابرد وارطب وما هو ابرد وايبس
ولذلك اذا تناوله الانسان يظهر منه هذه الكيفيات
والجواب ان الوارد على بدن الانسان اذا كان دواء فانما
يؤثر فيه باحداث الكيفية بعد تاثير الطبيعة فيها وان
كان غذاء فكذلك مع انه لا شيء من الغذاء يصير بتمامه
جزء المغتذي بل تاخذ الطبيعة منه ما يصلح للتغذية
ويبقى منه اجزاء فضلية تندفع بطريق البول والبراز
والعرق وغيرها فهذه الكيفيات انما تحصل في المزاج
الانساني بسبب تاثير الطبيعة في الغذاء او الدواء فهي
تحصل من ازدواجها وليس ذلك للغذاء او الدواء على
على المزاج الذي يحصل للانسان بعد تناولهما وذلك
ظاهر جدا كيف ولو كان هذا المزاج حاصلا لهما لكانا
في عرض المزاج النوع الانساني فكانا من افراد الانسان فان
الصورة والنفس الفائضة على الممتزج انما يتبع المزاج على
قواعدهم فاندفع الاشكال هكذا قيل **واقول**
فيه نظر فان هذا الدواء او الغذاء قبل وروده على بدن
الانسان بل كل نوع من انواع المركبات له مزاج فذلك
المزاج ان كان من مراتب عرض المزاج الانساني لم يكن

المزاج الانسان اقرب الى الاعتدال من سایر الامزجة لاشتراك
غيره معه الى ان الانسان بل لزم ان يكون انسانا على قواعدهم
فلا بد ان يكون احر وابرد او ارطب وابرد وايبس
بالنسبة الى مزاج الانسان فيبقى الاشكال فالوجه في الجواب
ان يقال المزوج في الاعتدال عبارة عن التفاوت
بين مقادير الكيفيات وعدم كونها على حد التساوي
فكلما كان التساوي اكثر كان ابعد عن الاعتدال مثلا
التفاوت بين عشرة وتسعة اعشار اقل من التفاوت
بين نصف عشرة وعشرين فاذا فرضنا ان كيفيات
مزاج الانسان على النسبة الاولى ونسبة غيره على النسبة
الثانية او نسبة اخرى يكون التفاوت فيها اكثر كان
ابعد عن الاعتدال الحقيقي مما هو ازيد في احدى
الكيفيات من مزاج الانسان كان ابعد عن الاعتدال
الحقيقي مما ولا دخل في ذلك بالجواب المذكور ولو قيل
ان هناك اغذية وادوية معتدلة بالنسبة الى بدن الانسان
فيلزم ان يكون مشاركا للانسان في المزاج
كان الجواب ما ذكرنا فتامل

المسئلة السادسة

من التفسير قوله تعالى لكن حق القول مني لاملان جهنم
من الجنة والناس اجمعين يقتضي بظاهره دخول
جميع الفريقين في جهنم والمعلوم من الاخبار والاثار

وسایر

وسایر الایات خلافه **واجاب** بعض المفسرين بان
ذلك لا يقتضي دخول الكل بل ما يملا به جهنم كما اذا قلت
ملات الكيس من الدراهم لا يقتضي دخول كل الدراهم
في الكيس ولا يخفى ما فيه فانه نظير ان يقول ملات الكيس
من جميع الدراهم فانه بظاهره يقتضي دخول جميع الدراهم
فيه فالكلام فيه كالكلام فيه والحق في الجواب ان
يقال المراد بلفظ اجمعين هو تعميم الاصناف وذلك
لا يقتضي دخول كل الدراهم في الكيس ولا يخفى ما فيه
جميع الافراد كما اذا قلت ملات الجواب من جميع اصناف
الطعام لا يقتضي ذلك الا ان يكون فيه من جميع
افراد الطعام وكقولك امتلات المجلس من جميع اصناف
الناس لا يقتضي ذلك ان يكون في المجلس جميع افراد
الناس بل ان يكون فيه من كل صنف فرد وذلك
ظاهر وعلى هذا يظهر فائدة لفظ اجمعين اذ فيه رد على
اليهود وغيرهم ممن زعم انهم لا يدخلون في النار
المسئلة السابعة من الهندسة قد برهن اقليدس
في المقالة الثالثة من كتاب الاصول على ان الزاوية
الحادثة من الدائرة والخط المماس لها احد من جميع
الزوايا الحادثة المستقيمة الخطين فلا محالة تكون
الزاوية الحادثة بين قطر الدائرة ومقطوعها ومقعرها
اعظم من جميع الزوايا الحادثة المستقيمة الخطين

لانها تتم الزاوية الاولى من قائمة اذ الخط الخارج
من نقطة التماس الى مركز الدائرة عمود على الخط المماس
كما برهن عليه في هذه المقالة ويلزم من ذلك انه اذا
حرك القطر من طرف المركز اد في حركة مع ثبات
نقطة التماس تصير الزاوية الحادثة من القطر بعد
الحركة والدائرة اعظم من قائمة من غير ان تصير مثل
القائمة لان اي قدر يتحرك تنضاف الى تلك الزاوية
زاوية مستقيمة الخطين وهي اعظم من الزاوية الحاصلة
من الدائرة والخط المماس التي كانت متممة للزاوية الحاصلة
من الدائرة والقطر الى قائمة فيكون مجموعهما اعظم من
قائمة فيلزم ان يصير المقدار الصغير بالحركة اعظم
من المقدار الكبير من غير ان يصير مساويا له وهذا
هو الطفرة وهذا الاشكال مما لم يصل الينا من احد من
الفضلاء والاذكياء حله **واقول** قد تحقق عند
المحققين ان الزاوية من الكيفيات المختصة بالكم
وليست كما بالذات بل الكم بالذات هو السطح الذي هو
معروض الزاوية ولا شك ان السطح الصغير في
هذه الصورة لا يصير اعظم من الكبير الا بعد ان
يساويه • واما الزاوية القائمة فكيفية مخصوصة
لا توجد في هذه الحركة كما انه لا توجد في الحركة
من بعض الكيفيات الى بعض من الكيفيات مثلا توجد

به من

ز مركز الدائرة
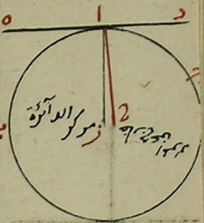
الصفرة في الحركة من الفستقية الى السواد والبياض وفي
الطعوم لا يوجد في الحركة من الحموضة الى الحلاوة
والمرارة والحاصل ان الطفرة انما تلزم لو كان المقدار
الاصغر قد زاد على المقدار الاكبر من غير ان يساويه
والمقدار هو السطح وهو لا يزيد على السطح الاعظم منه
الا بعد ان يساويه **واما** الزاوية فليست مقدارا
بالذات بل هي من الكيفيات العارضة للسطح ولا يلزم
تحقق جميع الكيفيات في جميع الحركات الكيفية
كما مر من الامثلة

المسئلة الثامنة

من الهيئة ذكروا في حل بعض اشكالات فلك القمر
وغيره انه تحصل حركة كرة منها قطرها يساوي نصف
الكرة الاولى وحركة المحاطة ضعف حركة المحيطة
فينزل الكوكب ويصعد على قطر من اقطار الكرة
المحيطة **وقال** العلامة قطب المحققين
في التحفة ان من يثبت بين كل حركتين مستقيمتين سكونا
لا يجوز ذلك اذ يلزم السكون على الفلكيات • وقد
قال ايضا انهم ذكروا ان ما فيه مبدا ميل مستدير ليس
فيه مبدا ميل مستقيم **واقول** كلامه مدفوع لان
مدار السكون بين الحركتين على تخالف الميلين
المستقيمين وليس في هذه الصورة ميلان مستقيمان

ساعد وهابط بل بحدوث الحركة المستقيمة من تركب
الحركتين المستديرتين وظهر من ذلك انه قاع
الثاني ايضا

المسئلة التاسعة

من المنطق استدل الرئيس في الشفا على ان التصور
لا يفيد التصديق بانه ان كان هذا المفرد المتصور
سوا كان موجودا او لا مفيدا للتصديق فهو ليس
موجبا له لان ما لا يختلف حال الشي بوجوده وعدمه
فهو ليس علة له وان كان لوجوده مدخل في الافادة فلا
يكون معه دا بل قضية **واقول** فيه بحث اما
اولا فلانه منقوض بافادة التصور فان المقدمات
جارية فيها • واما ثانيا فلانا نقول هذا المفرد بوجوده
الذهني مما يفيد التصديق من غير ان يصدق بوجوده
فيه كما في افادته التصور بعينه فظهر ان ما ذكره
مغالطة ومثل ذلك غريب من مثله

المسئلة العاشرة

من الارثماطيقي العدد اما تام وهو ما يكون جميع
كسوره مساويا له كالستة فان اجزايه وهي السدس
والثلث والنصف مساوية له واما زايد كاثني عشر فان
اجزايه تزيد عليه واما ناقص وهو ما اجزايه اقل
منه كسبعة مثلا فانه ليس له الا السبع وقد نظمت

قاعدة

قاعدة في تحصيل العدد **فقلت**
• حو يا سد فرد اول • ضعف زوج الزوج كم واحد •
• يولد مضروبا لثاني تام • وزني ناقص وزايد •
ومعناه انه يوخذ زوج الزوج وهو ما لا ينقسم الى
الافراد حتى ينتهي الى الواحد كالاثنين في المثال
المذكور ويضعف فيصير اربعة مثلا ويسقط منه
واحد حتى يصير ثلاثة فهو فرد اول لانه لا يعده
سوى الواحد فرد اخر وهو المراد بالفرد الاول
فيضرب الثلاثة في الاثنين الذي هو زوج الزوج
فيصير ستة وهو العدد التام وقس عليه مثلا وهو
باخذ الاربعة وهو زوج الزوج ونضعفه حتى يصير
ثمانية واسقطنا منه واحدا حتى يصير سبعة وهو فرد
اول اذ لا يعده سوى الواحد فنضربه في الاربعة فيصير
ثمانية وعشرين وهو عدد تام ايضا ومن خواص العدد
التام انه لا يوجد في كل مرتبة من الاحاد والعشرات
وما فوقها الا واحد مثلا لا يوجد في مرتبة الاحاد
الا الستة وفي مرتبة العشرات الا الثمانية والعشرين
وقس عليه واستخرج بهذه القاعدة العدد التام في
المراتب الاخر **تذنيب** ثم اني رايت ان اذيل
هذه الرسالة بلطايف تبتني على قواعد بعضها دينية
وبعضها مناسبات استنبطها الحكما الالهيون والعرفا

ضية

المتفطنون من اهل الاذواق العالية والحكمة المحضة
المتعالية منها انهم ذكروا ان الاعداد المتحابة كل عددين
يكون كسور كل منهما يساوي الاخر مثل مائتين وعشرين وما
تين واربعة وثمانين فان كسور كل منهما يساوي الاخر
ولا محالة يكون احدهما زائدا والاخر ناقصا والعدد
الزائد وهو ٢٢٠ في هذا المثال يسمى عدد المحب الناقص
٢٨٤ هذا المثال يسمى عدد المحبوب
وطريق استخراج هذين العددين هو ان ياخذ زوج
الزوج كالاربعة في هذا المثال ويزاد عليه واحد
فيصير احد عشر نضربه في الخمسة فيصير ٥٥ ثم
نضرب هذا في الاربعة فيصير مائتين وعشرين وهو
عدد المحب ثم نجمع الخمسة مع احد عشر فيصير ستة عشر ثم
نضربه في الاربعة فيصير اربعة وستين نضمه الى عدد
المحب فيصير ٢٨٤ وهو عدد المحبوب وهذان
العددان لا يوجدان في مرتبة الاحاد والعشرات
وابتداء وجودهما من مرتبة المآت ثم يوجد في غيرها
من المراتب ولا يوجد في كل مرتبة الا متحابات فقط
ويشترط في تحصيله ان يكون الحاصل من زيادة
واحد على زوج الزوج فردا اولا وكذا الحاصل
من زيادة الواحد على مضروب هذا الفرد الاول
في زوج الزوج الثاني كاحد عشر في المثال ونقتبل

ذلك

ذلك مذكور في الارثماطيقي ثم انهم ذكروا انه اذا كان
عند انسان خاتم او لوح من فضة او ذهب وغيرهما ونقش
فيه مربع وفقه ٢٢٠ وعند اخر خاتم او لوح من ذلك
الجنس فيه مربع وفقه ٢٨٤ فان من عنده المربع الثاني
يحب من عنده المربع الاول ويميل اليه بل ذكر افلاطون
انه اذا اتفق ان يكون عند احد العدد الاقل من
اي جنس كان وعند اخر العدد الاكثر من ذلك الجنس
تقع المحبة بينهما بهذا الطريق والسر في تعيين العدد
الاقل للمحب انه انقص من المحبوب من حيث انه محتاج
اليه ومشتاق اليه فيناسب للمحب الانقص والمحبوب
الاكثر وقد قلت في التعمية عن الاسم ركن
هذا المعمى

كو وافي زخواص اعداد بكشاي محكت ابن معما
او عدد محب بدست آرد وي عدد محب سفرا

المراد بعدد المحب المذكور اولا هو اقل العددين المتحابين
المذكورين وهو رك وبعدد المحب المذكور ثانيا هو
عدد لفظ المحب بحساب الجمل وهو ن ثم انه ذكر
بعض العرفاء الظرفاء الشرفاء ان جذب المغناطيس
للحديد مستند الى كون مزاجهما على نسبة الاعداد المتحابة
وكون مزاج احدهما على اقل العددين ومزاج الاخر
على اكثرها واقول هذا احتمال لطيف لكن

لا تساعد التجربة فانا قد شاهدنا ان المغناطيس
يجذب المغناطيس الاخر وقد كان عندنا قطعة فقطعناها
قطعاً مختلفة وشاهدنا ان القطعة الصغيرة تجذب
الى القطعة الكبيرة والقطعتان المتساويتان
يجذب كل منهما الى الاخر وهذا يقتضي ان لا يكون الامر
كما ذكر فان اجزاء المغناطيس الواحد يجذب بعضها
بعضا ولا اختلاف بينهما بحسب المزاج ولبن يتوهم انه
ربما كان الاجزاء الصغيرة الممازجة في الصغيرة والكبيرة
على تلك النسبة فذلك مندفع بان الصغيرة على اي
حد كان من الصغر ينجذب الى الكبيرة ولو كان الامر كما
توهم لم يتم الحكم في جميع مراتب الصغير وايضا القطعتان
المتساويتان في اجزاء العناصر فما وجه انجذاب كل منهما
الى الاخر ولو كان العددان المتساويان مفيدين لهذه
الخاصية لم يكن هذه الخاصة مخصوصة بالاعداد
المتحابة ان كانت خاصية العددين المتساويين ثم
لم يكن لتعيين عدد الاقل للمحب والعدد الاكثر للمحبوب
فائدة فليتدبر والله الموفق ومنها ان العرفا
الراسخين في معرفة الحقائق واستكشافها بالذوق
الرائق والحدس الفائق راوا بعين بصيرتهم ان
مراتب الاعداد منطبقة على مراتب العوالم والهاء
مراة لحقائق الاشيا حتى انه لو وفق احد للاطلاع على

جميع

جميع خواصها واحوالها انكشف عليه احوال الموجودات
حتى الحوادث الماضية والاتية وما ينقل عن اساطين
الكشف والتحقيق في ذلك كثير شايع خصوصا ما يروى
عن الامام الذي هو بالحق ناطق ابو عبد الله جعفر الصادق
وغيره من علما اهل بيت النبوة وعن غيرهم من ائمة الكشف
والتحقيق مثل الشيخين الامامين محيي الحق والدين محمد
الاعرابي الطائي وسعد الحق والدين محمد الحموي ومما
نقل في هذا الباب ان بعض المغاربة كان قد استنبط
من قوله تعالى اذا زلزلت الارض زلزالها ان
ان تقع في سنة اثنين وسبعماية وهو عدد لفظ اذا زلزلت
فكان الامر كذلك ووقع في تلك السنة زلزلة عظيمة و
واستنبط بعض من له قدم في هذه المعرفة من لفظ
شاه رخ ان يسماه بصير ملكا في سنة ثمان ماية وكان
الامر كذلك • وقد دون بعض المتاخرين من اهل
الذوق الكامل في هذا الباب كتبا ورسايل وادرج
فيها كثيرا من اللطايف والمعارف **وقد ذكروا**
ان عدد التسعة بمنزلة ادم وعدد الخمسة بمنزلة حوا
وان **قوله** تعالى طه اشارة الى ادم وحوا وذلك
لان الحاصل من جميع الاعداد من الواحد الى التسعة
على النظم الطبيعي خمس واربعون وهو عدد ادم واذا
جميع الى الخمسة لذلك يصير مجموعها خمسة عشر وهو

عدد حوا وكما ان حوا خلقت من ضلع الايسر لادم كذلك
عدده وهو خمسة عشر يحصل من تفصيله الخمسة الى اجزائها
والخمسة هو الضلع الايسر لخمسة واربعين لان خمسة ن
واربعين اذا وضع في مربع الثلاثة في الثلاثة يكون كل
واحد من اضلاع هذا المربع خمسة عشر وهو عدد حواء
وانه يظهر في ضلع من اضلاعه حينئذ دايما بالضرورة
كما لا يخفى على من له خبرة بالاوفاق **واقول**
في كلا الوجهين خدشة **اما الاول** فلان كل
ضلع من المربع المذكور خمسة عشر فلا معنى لتخصيص ذلك
بالضلع الايسر على ان ذلك يقتضي ان يكون الضلع نفس
حوا لا ان حوا خلقت من ضلع **واما الثاني** فلما
ذكر في العلاوة فالاولى ان يقال ان الخمسة والاربعين
حاصل ضرب الخمسة في التسعة واطراف الضرب يسمى في
اصطلاح الحساب اضلاعا فللخمسة والاربعين ضلعان
التسعة والخمسة والخمسة اقل الضلعين فهو ايسرهما هذا
وقد قلت في التعمية عن اسم طاهر بيتا مشتملا
على هذه المقالة وهو هذا

كو آدمي فهم كني يادا • معلوم كني حقيقة اشيا زا

جون آدم وحوا عددا انتي • رد مونة شئوم بو بين با بازا

الطا والها يخرجان عن اضلاع **الثالث**
كما علم مما سبق والباء اذا وقع في المرتبة • الثالثة

وهو

وهو مرتبة المأت صار درأ **وفي قوله** بابا د الطيفة
والبهام لا يخفى على الفطن هذا اخر ما قصدت ايراده
في هذه الرسالة جعلته انموذجا لثلاثة العلوم فلينظر
فيه الاذكياء بعين الانصاف مجانبا للعناد والمراوغة
دعوتنا ان الحمد لله رب العالمين وصلاته وسلامه

على خير خلقه محمد واله

وصحبه اجمعين الطيبين

الطاهرين

والحمد لله

وحده

ار

م